



المسار

سياسية - ثقافية - فكرية - اقتصادية
اجتماعية

الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

كل النصوص والمقالات الواردة في العدد لاتعبر بالضرورة عن رأي الحزب ماعدا الافتتاحية والبيانات
الموقعة من الحزب والبيانات الصادرة عن هيئة التنسيق الوطنية التي حزبنا أحد الأحزاب المنضوية بها

الافتتاحية :

التعامل مع المرحلة

لم يتجاوز العرب (ومعهم السوريون) مهمات المرحلة الوطنية، إذا أخذنا بعين الاعتبار قضايا فلسطين والاستهداف الامبريالي للمنطقة العربية وتفكك البنى الداخلية في بلدان عربية عديدة ، كما يمكن القول أيضاً إنّ الولايات المتحدة الأميركية، من خلال احتلال العراق عام 2003 وسعيها لـ«إعادة صياغة المنطقة» عبره كيوابه، قد أرجعت العرب إلى المرحلة التي كانت في زمن عمر المختار ويوسف العظمة، وهو ما زاد واستفحل في مرحلة ما بعد 7 أكتوبر 2023..

بهذا المعنى، يمكن القول إنّ المرحلة الراهنة تتحدّد وتتعين كسمة رئيسية للمرحلة، وكتناقض أساس يؤخذ أي بعد آخر بدلالته، من خلال «البعد الوطني»، أي من خلال الموقف من مشاريع الولايات المتحدة الأميركية الهادفة إما إلى الاحتلال (العراق)، أو دعم احتلال آخر (فلسطين)، أو الهيمنة (لبنان)، أو التأثير (مصر وبلدان الخليج والأردن)، أو مسك وإدارة المشكلات الداخلية المتفجرة من أجل إيقاع البلد في قبضتها (السودان وسوريا). في بلدان عربية تخضع للاحتلال، يمكن أن يكون «الوطني» منفرداً عامل تحديد وتعيين لحركة وحدود التحالفات والتباعدات بين القوى السياسية المحلية. أما في البلدان العربية الأخرى، فلا يمكن أن يكون الأمر كذلك، حيث يؤخذ البعدان «الوطني» و«الديموقراطي» رزمة واحدة، وذلك في أقطار تعاني غياب الديموقراطية والاستئثار والانفراد بالسلطة من جانب حزب واحد أو تيار فكري سياسي أو حاكم فرد أو تعاني من التفكك الداخلي، وخاصة بعد أن أثبتت تجربة صدام حسين أن الديكتاتورية لا توفر الشروط الملائمة لمجابهة الخارج المستهدف للبلد، كما أثبت عراق مابعد صدام حسين أن الديموقراطية المجلوبة عبر الدبابة الأميركية هي وصفة للتفكك الوطني عبر نموذج (ديموقراطية المكونات).

هذا يعني أن «الوطني» لا يؤخذ منفرداً في بلدان عربية، غير فلسطين ، وإنما هو مربوط بـ«الديموقراطي»، حيث أثبت العديد من التجارب العربية أن التلاقيات والتحالفات من خلال المهمة الواحدة ليست ناجحة ولا قابلة للاستمرار، كما أثبتت تجربة «إعلان دمشق» عندما اجتمعت قوى سياسية سورية معارضة، ليبرالية وإسلامية وقومية عربية وماركسية وقومية كردية، على مهمة «الديموقراطية» وأنشأت تكتلاً عريضاً في 16 تشرين الأول 2005، ليعيش تناقضات كبرى رافقت مسيرته اللاحقة بسبب الخلاف بين أطرافه حيال «العامل الأميركي»، حتى انفجر «إعلان دمشق» في مجلسه المنعقد في 1 كانون الأول 2007، عندما أقصى «الاتجاه الأميركي»، ممثلاً

في ثالث (ليبرالي — إخواني إسلامي — قومي كردي)، الاتجاهين القومي العربي والماركسي من قيادة «الإعلان»، حيث كان الموقف من المشروع الأميري هو مسطرة التلاقيات والتباعدات بين هذين الطرفين طوال عمر «الإعلان» حتى انتهاء أعمال ذلك المجلس.

ينطبق هذا أيضاً على السلطات التي تتلاقى معها قوى، إما من خارجها أو من محيط القوى الموالية لها أو المتحالفة معها، على مهمة واحدة، هي «الوطنية»، في وجه الأميركي المستهدف للبلد، حيث لا يوفّر التلاقي على «الجانب الوطني» وحده جبهة داخلية متماسكة في بلد — أو بلدان — يعاني أوضاعاً داخلية صعبة بسبب غياب المجتمع عن المشاركة في تسيير الأمور، وفي الوقت نفسه فإن الديمقراطية لا توفر إطاراً برنامجياً كافياً إن أخذت منفردة بمعزل عن «الوطنية»، وذلك في منطقة وقعت تحت وطأة هجمة أميركية حملت دباباتها الغازية لبلاد الرافدين منذ عام 2003 برنامجاً ديموقراطياً ليبرالياً للمنطقة، لتعيش بلدانها أيضاً استهدافاً لإعادة صياغة دواخلها وسياساتها الإقليمية واتجاهاً من الخارج الغازي إلى الامتداد نحو جوانب الثقافة والتربية، إضافة إلى محاولته السيطرة على الثروات والمقدرات، كما هناك حالات مثل سوريا مابعد 8 كانون الأول 2024 توجد فيها صراعات دولية وإقليمية تحاول أطراف هذه الصراعات استثمار مآثره النظام السابق من شروخ بين السوريين، وهو ما يجعل البرنامج الوطني الديمقراطي طريقاً وحيداً للشمول السوريين من جديد، ولتفادي لعب الخارج بهذه الشروخ، وهذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال بلد يتساوى فيه المواطنون كافة في الحقوق والواجبات بمعزل عن الدين والطائفة والقومية والجنس والاتجاه السياسي وتحت ظل نظام ديمقراطي .

الآن، يبرز بعد ثالث في السياسة العربية، هو البعد الاقتصادي الاجتماعي، بعد أن بدأت بالتبلور والنضوج رأسمالية جديدة، أتت من رحم أو من تحت خيمة الأنظمة، التي سمّاها السوفييات في الستينيات «الديموقراطية الثورية»، وعدّوها تنهج نهجاً «لارأسمالياً»، حيث بدأت هذه الرأسمالية الجديدة بالهجوم على الفقراء والفئات الوسطى، ما يهدّد النسيج الاقتصادي الاجتماعي القائم، وفي الوقت نفسه فإنها — أي هذه الرأسمالية — لا يمكن أن تبني «ليبرالية في بلد واحد» على طراز «الاشتراكية في بلد واحد» التي طرحها ستالين ضدّ تروتسكي في العشرينيات، وإنما هي تحمل نزعة التحاقية بمركز الليبرالية العالمية في واشنطن، ولو بعد ممانعة وصدام مع هذا المركز لهذا السبب أو ذاك.

المسألة الآن: إذا كانت تلاحقات وتحالفات المهمة الواحدة قد فشلت واصطدمت بالحائط، فهل يمكن إقامة التلاحقات والتحالفات على مهمتين من ذلك الثلاث، بشرط أن يكون البعد الوطني أحدهما، باعتباره السمة الرئيسية للمرحلة وتناقضها الأساسي، ما يمكن أن يؤدي مثلاً إلى تلاقٍ على مهمتين، هما «الوطنية» و«الديموقراطية»، بين قوى إيديولوجية مختلفة من اليسار واليمين ضمن إطار «خط ثالث» يقع خارج خطّي (المقاومة والممانعة) والاتجاه المراهن على الاستعانة بالخارج لتحقيق الديمقراطية؟

تبقى عملية علاقة (الاقتصادي الاجتماعي) مع (الوطني) و(الديمقراطي) معقدة، من حيث هل تتداخل معهما في ثلوث مركب واحد، أم مع كل منهما على حدة؟...

ثم هناك مايتعلق ببعد رابع في المهمات المرحلية وهو (التحديثي) الذي يشمل قضايا دستورية مثل علمانية تفصل الدين عن الدولة وتحيد الدولة عن القوميات والعقائد السياسية، إضافة لمايشمله (التحديثي) من تطوير قضايا التشريعات القانونية في مسائل الأحوال الشخصية، فماهي علاقة (التحديثي) مع الأبعاد الثلاثة المذكورة ككل، أومع كل منها على حدة، أومع اثنتين منهم، وكيف يمكن التعامل مع ذلك؟..

عام على سقوط الأسد.. السلطة الجديدة وتجاذبات القوى الدولية

8 ديسمبر 2025

<https://nlka.net/archives/14574>

(المركز الكردي للدراسات)

محمد سيد رصاص

استنكر اليساريون عبارة غسان تويني التي أطلقها عام 1975 مع بداية الحريق اللبناني: "لبنان هو ملعب للآخرين"، ثم خلال عقد ونصف من ذلك الحريق، وبعد تسكينه عبر إطفائية اتفاق الطائف الذي أصبح عمره ما يفوق الثلث قرن، بان كم أن تلك العبارة هي مطابقة للواقع في لبنان المحترق وما بعد تسكين الحريق. ويبدو أن عبارة تويني قد انطبقت على الحريق العراقي ما بعد عام 2003، ثم على ليبيا واليمن، وكذلك على سوريا 18 آذار/ مارس 2011 – 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، وأيضاً وأكثر على سوريا ما بعد سقوط نظام بشار الأسد. خلال سوريا 18 آذار/ مارس 2011 – 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 حصل (صراع في سوريا) و(صراع على سوريا) انطلاقاً من حطب داخلي مشتعل أتت إثره قوى دولية وإقليمية ومنظمات عابرة للحدود لتخوض ذلك الصراعين، ولم يكن للسوريين من السلطة والمعارضة وزنٌ مقرّرٌ فيهما، والقرارات الكبرى من (بيان جنيف1) 2012/ والقرار 2013/2118 المتعلق بتسليم السلاح الكيماوي السوري، والقرار 2015/2254 لم يكن أي من السوريين حاضراً في مداولاتها ولا في لحظة إصدارها، كما أن اتفاق 5 آذار 2020 بين بوتين وأردوغان، الذي رسم خطوط تثبيت وقف القتال في محافظة إدلب بين السلطة والمعارضة المسلحة الإسلامية هناك، قد انفرد الروس والأتراك في طبخه وإخراجه، كما أن نظام بشار الأسد قد مُنع من السقوط بإرادة دولية – إقليمية في عامي

2012 و 2015 مع أنه كان آيلاً للسقوط فيهما، ثم كان سقوطه بفعل تغير موازين القوى في المنطقة وفي سوريا بفعل انشغال روسيا في حرب أوكرانيا منذ عام 2022 وبفعل هزيمة أذرع إيران في حربي غزة ولبنان في مرحلة ما بعد 7 أكتوبر 2023، وهو سقوط نتج عن ضعف وتلاشي قوة الحماة الروس والإيرانيين ومعهما الميليشيات التابعة لطهران، التي كانت حامية للنظام على الأرض، وهو ما قد جعل الطريق سالكاً، بين يومي 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024 – 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، من إدلب إلى دمشق أمام المعارضة المسلحة بزعامة (هيئة تحرير الشام). وهؤلاء الحماة قد استطاعوا حمايته عام 2015 أمام حملة مماثلة انطلقت آنذاك من إدلب أيضاً، ولكن ضعف الحماة وتلاشي قوتهم قد جعل ذلك النظام المتهالك القوة ينهار بسهولة عام 2024، مع أنه كان في نفس وضعية تهالك القوة قبل تسع سنوات، ولكن وضع الحماة القوي آنذاك كان هو الفرق.

لذلك كله، لا يمكن النظر إلى الوضع السوري ما بعد 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 باعتباره تغييراً داخلياً، بل يجب النظر لذلك اليوم وإلى عام يفصل عن ذلك اليوم المشهود من خلال (العامل الخارجي).

هنا، يجب النظر أولاً إلى دوافع اللاعبين الرئيسيين في عملية إسقاط نظام بشار الأسد، أي واشنطن وأنقرة، بالقياس مع واقعة أن الرئيس التركي، ومسؤولين آخرين في أنقرة، قد وجهوا، وبتشجيع روسي، نداءات عدة في صيف 2024 من أجل المصالحة والتقارب مع بشار الأسد، وبالقياس مع واقعة أن الرئيس الأميركي باراك أوباما وتحت ضغط تل أبيب قد تردد ثم امتنع عن إسقاط بشار الأسد عام 2012، بخلاف ما فعل بالعام السابق مع القذافي في ليبيا، وأن أوباما هو الذي شجع بوتين عام 2015 على التدخل العسكري الروسي لمنع سقوط نظام بشار الأسد، بعد أن عجزت إيران والمليشيات التابعة لها عن حمايته أمام تقدم المعارضة العسكرية الإسلامية الآتية من إدلب ومن ريف دمشق، وهو ما ترادف مع ذهاب الجنرال قاسم سليمان إلى موسكو لإقناع الرئيس الروسي بذلك.

يبدو أن مفتاح يوم 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 السوري كان تخلي واشنطن عن سياسة أوباما الانسحابية من الشرق الأوسط بالترافق مع السياسة الانزياحية الأميركية نحو التركيز على مجابهة الصين، وهو ما ترافق عند أوباما مع الاتفاق النووي مع إيران (14 تموز/ يوليو 2015) الذي كان مقايضة بين وضع سقف للبرنامج النووي الإيراني وبين غض نظر واشنطن عن تمدد طهران في إقليم الشرق الأوسط، وترافق مع تغطية أوباما لتدخل بوتين العسكري في سوريا (30 أيلول/ سبتمبر 2015)، وهو ما تبعه تقاسم نفوذ على الأراضي السورية بين موسكو وواشنطن، ثم تنسيق روسي – تركي ساعدت موسكو من خلاله الأتراك على السيطرة على مناطق جرابلس - الباب - إعزاز ، ثم منطقة عفرين ومدينتها، ثم شريط تل أبيض – رأس العين (سري كانيه). وقد كان أوباما يرى أن ما قدمه لبوتين في سوريا سيبعد روسيا عن الصين، كما أن هاجسه الصيني كان يدفعه لإرضاء إيران باعتبارها الحاجز الجغرافي أمام تحقيق مشروع (مبادرة الحزام والطريق) المطروح عام 2013 من الصينيين كطريق أوراسي جنوبي يربط الصين بأوروبا (والشرق الأوسط) عبر الممر الباكستاني - الإيراني –

التركي، وهو ما يجب مزامنته مع إشعال الأميركيين للحريق الأوكراني عبر مظاهرات بالعاصمة كييف انطلقت ضد رئيس أوكراني موالٍ للكرملين في نوفمبر 2013، أي بعد شهرين من إطلاق المشروع الصيني باعتبار أوكرانيا هي الممر الأوراسي الشمالي له بين الصين وأوروبا.

المفتاح لما سبق هو ما ظهر في الحرب الأوكرانية من تحالف ثلاثي صيني - روسي - إيراني، ثم في العام التالي عندما أظهر يوم 7 أكتوبر 2023 أن إيران وأذرعها قادرة على قفلة ليس فقط استقرار الشرق الأوسط، ومعه ضرب وتقويض مشاريع التخلي الأوروبي عن الطاقة الروسية عبر (الكوريدور الهندي) الموقع عليه قبل أربعة أسابيع من هجمات 7 أكتوبر 2023، بل وقادرة على ضرب الاستقرار العالمي من خلال إثارة الاضطراب الإقليمي من خلال أذرعها في فلسطين ولبنان واليمن.

الحرب الأوكرانية وحروب ما بعد 7 أكتوبر أعادت واشنطن إلى الشرق الأوسط، باعتبارها منطقة لتحجيم روسيا أولاً من خلال تأمين طاقة بديلة للأوروبيين عن الغاز والنفط الروسيين (وهو ما رأينا قراراً نهائياً في 3 ديسمبر 2025 حياله من الاتحاد الأوروبي سيتم تطبيقه في خريف 2027)، وعودة من أجل ضرب وتحجيم إيران وأذرعها، ومن أجل التحكم الأميركي في منطقة تمنع مرور (الحزام والطريق) أو تتحكم فيه، ومنطقة منها تأتي معظم مستوردات النفط الصينية، حيث تشبه الصين الهند واليابان وكذلك ألمانيا الهتلرية من حيث أنها دولة ليس لديها الاستقلال الطاقوي.

هناك تواريخ ثلاثة: 1- 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 السوري من حيث أنه عبر إنهاء نظام بشار الأسد قد تم كسر الجسر السوري الواصل بين إيران - العراق - سوريا - لبنان - فلسطين، وبالتالي ضرب المحور الإيراني في قلبه وعصبه، وأيضاً توجيه ضربة كبرى لروسيا التي تحولت من لاعب إقليمي إلى لاعب دولي من خلال سوريا 2015، وكان أحد دوافع مجيئها لسوريا هي منع إنشاء خطوط أنابيب غاز شرق أوسطية تمر عبر الأراضي السورية كبديل لأوروبا عن الطاقة الروسية.

2- 8 آب/ أغسطس 2025 عندما تم توقيع اتفاقية السلام بين أذربيجان وأرمينيا التي تضمنت إنشاء "طريق ترامب" الواصل عبر الأراضي الأرمينية بين أذربيجان وتركيا، وبالتالي ربط العالم التركي الشرقي بالدولة التركية برياً، والربط كذلك بالطريق الأوراسي MIDDLE CORRIDOR الصين - آسيا الوسطى - بحر قزوين - القفقاس - تركيا - أوروبا، كما أنه سيكون طريقاً لأنابيب غاز ونفط تركمانستان وأذربيجان عبر تركيا إلى أوروبا.

3- 3 كانون الأول/ ديسمبر 2025، تاريخ اتخاذ الاتحاد الأوروبي قرار الانضمام عن الطاقة الروسية.

هذه التواريخ الثلاثة مترابطة وهي ضربات كبرى لمحور الصين - روسيا - إيران ولكل منها على حدة، وكلها تدل على ما يقوله الصينيون عن أن هناك "حرباً باردة جديدة" ميدانها العالم بأكمله، وهي تدور بين هذا المحور

الثلاثي، ومن يتبعه أو يتحالف أو يتلاقى معه، وبين حلف الأطلسي – أوكرانيا – اليابان – كوريا الجنوبية – أستراليا – نيوزيلندا، مع دول مترددة بينهما (الهند – البرازيل – جنوب إفريقيا... إلخ). هذه التواريخ الثلاثة مفتاحية لوضع الشرق الأوسط.

بسبب 8 كانون الأول السوري ابتعدت أنقرة عن موسكو وارتدت من جديد في الحزن الأميركي، وهنا يجب استذكاري مديح ترامب العلني لأردوغان على دوره في إسقاط بشار الأسد. ثم أتت 8 آب الأذربيجانية – الأرمنية كمكافأة لأردوغان من قبل الأميركيين بعد أن أجبروا الأرمن على التخلي عن ممر بأراضيهم سيصبح مؤجراً للأميركيين يصل برياً "العالم التركي" كما يراه الطورانيون "ممتداً من تركستان الصينية إلى بحر إيجه"، وهو يفصل (مع أذربيجان وتركمانستان) بين روسيا وإيران، ويفصل الصين عن روسيا، ويحوي قنابل إثنية قابلة للتفجير في الدواخل الروسية – الصينية – الإيرانية، وكلا (8 كانون الأول) و (8 آب) يفسران (3 ديسمبر) ويجعلانه ممكناً. أيضاً (8 كانون الأول) و (8 آب) و (3 ديسمبر) تفسر سعي الأتراك مع مبادرة زعيم الحزب الطوراني التركي دولت بهجلي لمصالحة تركية – كردية، حيث بدونها لا تستطيع تركيا القيام بالدور المطلوب أميركياً كعاصمة للأنابيب الطاقوية وللسكك الحديد والترانزيت، و(8 كانون الأول) يفسر (اتفاق 10 آذار 2025) بين السلطة السورية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، والقوى الدافعة والضاغطة وراء الاتفاق هي واشنطن التي هي حليفة لطرفي الاتفاق، ومن الواضح أن واشنطن ترى أنه من دون مصالحة الطرفين لا يمكن لسوريا الجديدة أن تلعب الدور المطلوب منها أميركياً.

تبقى إسرائيل التي تدل الوقائع على أنها ليست راضية، بل قلقة من سوريا ما بعد 8 كانون الأول/ديسمبر 2025، وهي لم تكن قلقة من حافظ الأسد وابنه، وإذا كانت قد غضبت من بشار الأسد فقد كان ذلك فقط بسبب دوره في الجسر السوري بين إيران وحزب الله وحركتي حماس والجهاد، وبسبب إدخاله القوات الإيرانية والمالية لطهران إلى الجنوب السوري. هي لم تكن قلقة منه، بخلاف قلقها من السلطة السورية الجديدة، لذلك سارعت لضرب الجيش السوري بضربة قاضية في الأيام التالية لسقوط بشار الأسد، وقد كانت قادرة على ذلك بالفترة السابقة ولم تفعل. كما أنها قلقة من الدور التركي الجديد في سوريا الذي يحظى برضا أميركي، وهي تستخدم ورقة الجنوب السوري لكسر معادلة أن واشنطن هي أقرب لأنقرة في الموضوع السوري من قربها لتل أبيب. والأخيرة قلقة من أن تكون سوريا الجديدة (بداية من الجنوب السوري) مع تركيا هي الممر لأنابيب طاقة الشرق الأوسط إلى أوروبا، بدلاً من الساحل الإسرائيلي كما كان مقررًا عام 2023 في (الكوريديور الهندي)، وخاصة بعد حصول سابقة وهي انسحاب الشركات الأميركية من مشروع عام 2020 لمد أنبوب غاز إسرائيلي، تم التوقيع عليه بين إسرائيل وقبرص واليونان، بسبب صعوبة مد الأنبوب تحت البحر.

كتكتيف: تدل تطورات أيام عام كامل مضى أن سوريا ما بعد بشار الأسد في لوحيتها الداخلية والخارجية لا يمكن تفسيرها بالعامل الداخلي، أو بطبيعة سلطة الحاكمين الجدد بدمشق أو بأيديولوجيتهم، بل بالعامل الخارجي، الذي

يجسده مثلث القوة الجديد في الأرض السورية: مثلث واشنطن - أنقرة - تل أبيب، وهو بترتيب القوة وفق هذا التسلسل. كما أن التطورات السورية الداخلية قد رُسمت خلال عام مضى من خلال علاقات القوة في هذا المثلث. والسلطة السورية الجديدة محكومة بهذا المثلث، وهي محمية أيضاً من الطرفين الأقوى فيه، أي واشنطن وأنقرة، كحائط صد تجاه ثالث المثلث الذي لم يرضَ بعد. والأرجح أن الجهد الأميركي ينصب حالياً على تفاهات تركية - إسرائيلية تجاه سوريا ما بعد 8 كانون الأول 2024، وتفاهات إسرائيلية مع السلطة السورية الجديدة، من أجل تهيئة سوريا للدور المطلوب أميركياً ضمن اللوحة الكلية التي تريد واشنطن رسمها لمنطقة الشرق الأوسط التي قال الجنرال ديغول "إنها قلب العالم".

كيفية الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد مؤسساتي يأخذ مصالح غالبية السوريين بالاعتبار

مازن كم الماز

الحقيقة أن السلطة الجديدة ، التي تتصرف كسلطة دائمة أو أبدية عند البعض لا كسلطة انتقالية ، بغض النظر عن الآليات التي يفترض أن تسلكها للوصول إلى هذه الوضعية ، تعبر حتى اليوم عن تحالف طبقي محدود للغاية ... نذكر أن النظام البائد ، الذي انتهى معزولاً عن المجتمع السوري و سبباً في أحد أسوأ نكباته ، كان قد بدأ بعقد تحالفات مع جزء مهم من برجوازية المدن و الطبقة الوسطى عبر فتح مجال الاستثمار و الربح أمام الأولى و ضم جزء كبير من الثانية إلى مؤسساته الحكومية و تأمين مستوى معقول من المعيشة لجزء وازن منها ليعود نفس النظام و يتخلى عن كل هؤلاء متحولاً من رأسمالية الدولة البيروقراطية إلى رأسمالية المحاسيب و استبدال كل من سبق بطبقة طفيلية انتزعت حصة الأسد من الثروة الوطنية على حساب مجموع الشعب السوري ، ليس فقط الأكثر فقراً بل أيضاً برجوازية المدن و الطبقة الوسطى المدنية التي انهارت فعلياً إلى مستويات غير مسبقة من الفقر ، كان كل ذلك في صلب السخط الجماهيري الذي انفجر في آذار ٢٠١١ ... للأسف يمكن من خلال قراءة سياسات السلطة الجديدة و ما اتخذته من إجراءات حتى الساعة أنها لا تستند إلى مثل تلك التحالفات و ربما لا تعمل حتى للوصول إليها ، فسياسات تحرير الاقتصاد لا تعبر عن رغبة في حماية و تطوير الإنتاج المحلي و يبدو واضحاً تفضيل السلطة الجديدة التحالف مع برجوازيات خارجية عن البرجوازية المحلية ، و يمكن أن نقول نفس الشيء عن موقفها من الطبقة الوسطى التي كانت الضحية الأولى

لسياسات النظام البائد و الحرب الطاحنة التي زج البلاد في أتونها و التي ستدفع ثمن سياسات تحرير الاقتصاد السوري هذا بفرض أنها تملك ما تدفعه اليوم ... ما يبدو حتى الآن أننا ما نزال نعيش في ظلال اقتصاد الحرب الذي "ازدهر" في سنوات الحرب حيث القوة العسكرية هي القاعدة الفعلية و غالبًا الوحيدة لهذه السلطة أو تلك و أن الانتقال إلى اقتصاد مدني دولتي مؤسساتي ما يزال مطروحًا بقوة و هذا لا يمكن إنجازه من دون بناء تحالفات طبقية واسعة تعبر عنها السلطة القائمة و تتجسد في سياسات اقتصادية تأخذ بالاعتبار مصالح طبقات واسعة من السوريين ... أما بالنسبة للاستثمارات الموعودة في حالة انطلاق إعادة الإعمار و في حالة استمرار فشل مؤسسات الدولة السورية عن خلق مناخ مواتي أو جاذب للاستثمار كتحقيق استقلال القضاء و سيادة القانون و إعادة تأهيل البنية التحتية أو استمرار الفشل في ترميم و تأهيل مؤسسات الدولة السورية أصلاً ، ستبقى تلك الاستثمارات مرهونة بعلاقة المستثمرين المحتملين و مموليهم خاصةً من أنظمة الخليج بالسلطة الحالية كما نرى في مصر حاليًا على سبيل المثال ... بل يجري اليوم الحديث عن دور حزب البعث كمنظمة حاكمة فاسدة لكن جماهيرية لعبت في المرحلة الاولى من حياة النظام البائد دور الوسيط بين النظام و قطاعات واسعة من الجماهير خاصة من الفلاحين و عمال و موظفي القطاع العام و جزء وازن من التكنوقراط رغم فسادها وعلاقتها بأجهزة الأمن لتشكل بالتالي حزام أمان للنظام و ضمانة لفاعلية مؤسساته و سياساته باستقطاب كوادر حكومية و احترافية مؤهلة للعمل في مؤسسات السلطة ... لا ننسى هنا أيضًا دور جزء موالي من المؤسسة الدينية التقليدية التي نجحت لبعض الوقت في استيعاب جزء من الغضب الجماهيري خاصةً بين الجماهير المتدينة و هي المؤسسة التي لا تبدو السلطة الحالية مهتمة بدورها و موقعها و نفوذها الاجتماعي ... لا يمكن لنظام أن يستمر طويلًا بالاعتماد على القمع العاري من دون إنتاج أحزمة أمان اجتماعي و وسطاء فاعلين بينه و بين المجتمع الذي يحكمه و دون نجاحه في تأمين مستوى معقول من المعيشة لأجزاء واسعة من هذا المجتمع ، بدون ذلك نحن أمام حالة اهتراء و حتى تمزق و انهيار مع تراجع إمكانيات معالجته أو استحالتها ... أخيرًا في بلد يعيش فيه تسعون بالمية من سكانه تحت خطر الفقر و قرابة الثلثين تحت خط الفقر المدقع يبدو تخلي الدولة عن واجباتها الاجتماعية ضربًا من الهرطقة الاجتماعية والاقتصادية خاصةً و أن انتظار أن تنجح محاولات جذب الاستثمارات في تحسين هذا الواقع المأساوي لن يحدث بين يوم و ليلة ، هذا إذا افترضنا أن سياسات التحرير الاقتصادي ستؤدي لمثل هذه النتائج أصلاً.

الجيش السوري الجديد: ترتيب المعركة

كلي كامبا وبريان كارتر

2025\11\14

معهد دراسة الحرب في واشنطن

ترجمة يوسف سامي مصري

<https://understandingwar.org/research/middle-east/the-new-syrian-army-order-of-battle/>

ملخص تنفيذي

يعمل الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع وحلفاؤه السياسيون على بناء جيش سوري جديد في إطار جهودهم لتوحيد سوريا تحت حكومتهم المتمركزة في دمشق. يُعدّ إنشاء جيش محترف يستجيب لسيطرة المدنيين ويحمي جميع أبناء الشعب السوري، بغض النظر عن خلفياتهم العرقية أو الدينية أو الطائفية، أمراً ضرورياً لضمان استقرار سوريا على المدى الطويل في أعقاب الحرب الأهلية السورية. يجب على الشرع الموازنة بين دمج العديد من الجماعات المسلحة المتنافسة في جيشه، وإضفاء الطابع المهني على قوّاته، وضمان بقاء قوّاته جاهزة وقادرة

على توفير الأمن على المدى القريب. إن عدم معالجة أيٍّ من هذه التحديات يُهدّد بزعة استقرار البلاد، مما قد يُقوّض الهدف الاستراتيجي الأمريكي المُعلن المتمثل في تعزيز الاستقرار طويل الأمد في سوريا. ينبغي على صانعي القرار الأمريكيين تقييم الشرع ونوع الدولة التي بينها، وذلك بشكل أساسي من خلال كيفية دمجهِ للفصائل المسلحة السورية بعد الحرب، ومدى استثماره في جهود فعّالة لإضفاء الطابع المهني على الجيش الجديد. ينبغي لأي تقييم للحكومة السورية الجديدة ومسارها أن ينطلق من تقييم واقعي للهيكل الأولي للجيش وحدوده.

يعرض هذا البحث، في قسمه الأخير، الترتيب الأولي لمعركة الجيش العربي السوري الجديد. يعمل الشرع وحلفاؤه على بناء الجيش السوري الجديد من فصائل المعارضة المنتصرة في الحرب الأهلية التي ساعدته على الإطاحة بنظام بشار الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024. وتشير الخصائص الأولية للجيش الجديد إلى أن الشرع وحكومته سيحتاجان إلى اتباع ثلاثة مسارات رئيسية من الجهد في الأشهر المقبلة:

١. التكامل. يهدف الشرع إلى بسط سيطرة الدولة على الأراضي السورية وجميع الفصائل السورية، على غرار الطريقة التي ركّز بها سيطرة هيئة تحرير الشام على إدلب خلال السنوات الأخيرة من الحرب الأهلية. لا تزال مراكز القوة المتعدّدة قائمة داخل سوريا، وقرارات الشرع نفسه - بما في ذلك سعيه إلى حكومة مركزية للغاية وتعييناته الخلافية لقادة خاضعين لعقوبات أمريكية وأوروبية - تعيق هذا الهدف. رفضت الجماعات المسلحة غير السنية، بما في ذلك الأكراد والدرّوز، إلى حدٍّ كبير الاندماج في حكومة الشرع بشروطه، وشكّلت تحالفات سياسية للمطالبة بضمانات لحماية الحكومة أو استقلالها. اتفقت الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية (SDF) ذات الأغلبية الكردية، اسمياً في منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2025، على دمج أجزاء من قوات سوريا الديمقراطية في شكل ثلاث فرق سورية جديدة وألوية عمليات خاصة مستقلة متعدّدة، وهو تطور إيجابي نحو التكامل.

٢. الاحترافية. تشير عمليات الانتشار المبكرة للجيش إلى أن الشرع ووزارة دفاعه يواجهان تحديات كبيرة في ضمان عدم انجرار قواتهما للانقسامات السياسية والعسكرية القائمة في سوريا. إن قرار دمج ميليشيات الحرب الأهلية، بما في ذلك تلك التي يهيمن عليها مجرمون حرب معروفون مسؤولون عن عمليات قتل بدوافع عرقية وطائفية ودينية، في الجيش كوحدات كاملة، يعكس حاجة الدولة الملحة إلى وحدات متماسكة، إلا أن وزارة الدفاع تُبقي على ضعف القيادة والسيطرة على بعض الوحدات نتيجة لذلك. وقد أدّت الوحدات سيئة الانضباط، التي ارتكبت انتهاكات غير مصرّح بها أثناء عمليات الانتشار، إلى تدمير ثقة المجتمعات بالشرع وحكومته، وتُقوّض أهدافه. سيحتاج الشرع، على الأقل، إلى طرد الجهات الطائفية التي ارتكبت انتهاكات غير مصرّح بها من هياكل قيادة الجيش، مما يُنذر باستعداد حلفائه السياسيين الرئيسيين.

٣. القدرة على الاستجابة للتحديات الأمنية.

يوازن الشرع بين دمج الجماعات المسلحة السورية واحترافيتها وحماية السوريين من التهديدات الأمنية الجسيمة. تشمل هذه التهديدات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، ومرتدين آخرين، وجماعات إجرامية،

والعنف الطائفي الذي سيستمر في الاندلاع مع تعافي البلاد من الحرب الأهلية. يشير اعتماد الشرع على القادة الموالين أو المتحالفين، وميليشيات الحرب الأهلية التي أعيدت تسميتها، إلى أنه، على المدى القصير، يُعطي الأولوية لتصميم قوة للاستجابة للتهديدات الناشئة لاستقرار الدولة. ومع ذلك، سيحتاج إلى ضمان ألا تمنعه حاجته إلى السرعة من الاضطلاع بعملية الاحتراف الطويلة والصعبة سياسياً، واللازمة لبناء جيش منضبط.

يواجه الشرع ثلاثة قيود رئيسية مع بدء تشكيل الجيش الجديد. أولاً، كان الشرع حتى 2016 ينتمي هو وحاشيته إلى شبكات القاعدة، مما يثير شكوك العديد من الأقليات السورية في دوافعهم، بغض النظر عن قناعاتهم الأيديولوجية الحالية. ثانياً، أحاط الشرع نفسه، وهو أمر مفهوم، بحلفائه في الحرب الأهلية ومؤيديه القدامى، وجميعهم من السُنّة الذين عارضوا الأسد. وأخيراً، فإن إرث الحرب الأهلية يترك ثقة محدودة للغاية بين مختلف فصائل حقبة الحرب الأهلية التي لا تزال تحمل رؤى متنافسة لمستقبل سوريا. وقد أدى السلوك التعسفي لبعض الأفراد والجماعات في ائتلاف الشرع - أثناء سقوط الأسد وبعده - إلى تراجع الثقة بشكل أكبر، ويهدّد بتحفيز بعض الجماعات، مثل الدروز والأكراد، على تنظيم أنفسهم على أساس ديني أو عرقي. إن هذا السلوك التعسفي، عند اقتترانه بالقيود التي يواجهها الشرع، يمكن أن يحوّل الخلافات السياسية في سوريا إلى صراع طائفي.

سيحتاج الشرع ومروءوسه الرئيسيون في وزارة الدفاع إلى توفير قيادة تحويلية وتحمل مخاطر سياسية كبيرة من أجل بناء نوع الجيش الاحترافي الذي سيدعم الاستقرار السوري على المدى الطويل ويتجنب الصراع بين الطوائف. لم يُظهر الشرع بعد الثبات اللازم لحل التشكيلات المسيئة، وخاصة تلك التي تدعمها تركيا. أظهرت التجربة الأمريكية في العراق أن تحويل المنظمات العسكرية الطائفية يتطلب قيادة عراقية ملتزمة وتحويلية ودعمًا سياسياً كبيراً من قوة خارجية. تعثرت الجهود المدعومة من الولايات المتحدة لتحويل الجيش العراقي بشدة عندما لم تعد الولايات المتحدة قادرة على مكافأة وتشجيع القادة العراقيين الفعالين والتحويليين. يمكن للدعم الأمريكي والغربي أن يشجّع الشرع على إضفاء الطابع الاحترافي على جيشه ومعاقبة القوات والقادة المسيئين، لكنه سيحتاج إلى تنفيذ الإصلاحات بدعم خارجي أقل أهمية بكثير مقارنة بنظرائه العراقيين في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

يمكن لصانعي السياسات الأمريكيين الاضطلاع بدورٍ فعّال في تشجيع الإجراءات التي من شأنها تحسين قطاع الأمن السوري وبناء استقرارٍ طويل الأمد فيه بعد انقضاء الفترة الانتقالية الممتدة لخمس سنوات. يجب على الولايات المتحدة تقييم الحكومة السورية الجديدة وقيادتها بناءً على أفعالها، وتجنّب إغراء تقييم الحكومة وقيادتها بناءً على قيمها المعنوية وغير الملموسة ودوافعها غير المعلنة. ينبغي على الولايات المتحدة تقييم ودعم تطوير الجيش السوري وقطاع الأمن بالطرق التالية:

تحديد أهداف أمريكية واضحة: ينبغي على الولايات المتحدة دعم إنشاء جيش سوري جديد قادر على المساهمة في استقرار سوريا على المدى الطويل. ويتطلب هذا الاستقرار أن يثق معظم السوريين بالجيش، وأن يضم الجيش على الأقل بعض عناصر الجماعات المسلحة السورية الأخرى.

ضمان المساءلة: ينبغي على الولايات المتحدة تشجيع الحكومة السورية على تأديب قواتها ومحاسبتها على الانتهاكات. إن الفظائع وعدم محاسبة مرتكبيها سيصعبان على هذه الحكومة تحقيق استقرار طويل الأمد ومنع التهديدات القادمة من سوريا والتي تهدد مصالح الولايات المتحدة وشركائها في المنطقة.

الضغط من أجل إصلاح قطاع الأمن: إن هشاشة المرحلة الانتقالية في سوريا بعد الحرب تعني أن الشرع ربما يشعر بأنه مضطر للاعتماد على بعض الجهات الفاعلة السيئة لضمان قدرة الحكومة الانتقالية على توفير الاستقرار على المدى القريب. يجب على الولايات المتحدة ممارسة ضغوط شديدة على الحكومة السورية لإصلاح قطاعها الأمني وتهميش أو حل الوحدات المثيرة للجدل.

تعزيز الشمولية في الجيش: يجب على الولايات المتحدة تشجيع الحكومة السورية الجديدة على تجنيد وبناء تشكيلات من جماعات الحرب الأهلية السورية التي لا تنتمي إلى أوساط المعارضة السنية، بما في ذلك قوات سوريا الديمقراطية والمليشيات الدرزية.

التعاون مع تركيا: إن استمرار تركيا في رعاية الجهات الفاعلة المثيرة للجدل في الجيش الجديد سيعيق أي جهود للاحتراف. يجب على الولايات المتحدة محاسبة تركيا على دعمها المستمر للجماعات في سوريا التي ساهمت في التطهير العرقي، ومواصلة التوسط بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية لبناء الثقة وتجنب هجوم تركي آخر مزعزع للاستقرار.

رابط البحث

<https://understandingwar.org/research/middle-east/the-new-syrian-army-order-of-battle/>

<https://m.ahewar.org>

البيريسترويكا: بعد أربعين عاماً
أليكسي فينينكو

موقع المجلس الروسي للشؤون الدولية
ترجمة د. زياد الزبيدي
9 ديسمبر 2025

في مقالة جريئة ومثيرة للجدل نشرت في 5 ديسمبر 2025 على موقع المجلس الروسي للشؤون الدولية، يعود الدكتور أليكسي فينينكو، - دكتور في العلوم السياسية وأستاذ في كلية السياسة العالمية بجامعة موسكو الحكومية التي تحمل اسم لومونوسوف -، إلى واحدة من أكثر الفترات تحولاً وألماً في التاريخ الروسي الحديث: عصر البيريسترويكا (1985-1991) في الاتحاد السوفياتي.

بعنوان "البيريسترويكا: بعد أربعين عاماً"، يقدم فينينكو تحليلاً معمقاً يتحدى الروايات الشائعة، معتبراً أن إعادة الهيكلة لم تكن حدثاً عشوائياً أو نتيجة خيانة فردية، بل كانت الخاتمة الطبيعية لعصر بريجنيف الذي امتد عقوداً من الركود الخفي والتغييرات الاجتماعية العميقة. مستنداً إلى وثائق تاريخية، شهادات، واقتباسات من محللين آخرين مثل "أندريه كورتونوف" * في "فالسارت غورباتشوف: مراجعة بعد عقود" و "فيودور لوكيانوف". *

في "البيريسترويكا"، يرسم فينينكو صورة لإمبراطورية تآكلت من داخلها، حيث تحولت الإصلاحات المقصودة إلى تفكك غير متوقع. كأنه يروي ملحمة سقوط عملاق، يجعل القارئ يتساءل: هل كان الاتحاد السوفياتي محكوماً بالزوال منذ السبعينيات، أم أن فرصة الإنقاذ كانت موجودة لكنها ضاعت في صراعات داخلية؟

ومع اقتراب الذكرى الأربعين لوصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة في 1985، يصبح تحليل فينينكو أكثر أهمية في عالم يواجه اليوم أزمت تحول اجتماعي واقتصادي مشابهة، حيث يمكن أن تؤدي التغييرات البطيئة إلى

ومع إقتراب الذكرى الأربعين لإطلاق غورباتشوف "استراتيجية التسريع" التي تحولت إلى البيريسترويك، يؤكد فينينكو أن المناقشات حول هذه الأحداث لا تزال هامشية في العلوم السياسية، لكنه يصر على ضرورة العودة إليها لإستخلاص العبر.

" في الأدبيات، يسود النظر إلى أحداث النصف الثاني من الثمانينيات كشيء عشوائي، ناتج بشكل أساسي عن آراء شخصية إما لغورباتشوف نفسه أو لمحيطه المقرب"، يكتب فينينكو، لكنه يرفض هذا النهج، معتبراً أنه يغفل الأسباب الموضوعية التي نضجت داخل الإتحاد السوفياتي على مدى ثلاثين عاماً سابقة .

في الواقع، كانت البيريسترويك إمتداداً لعصر بريجنيف، لا نفيّاً له، وخاتمة طبيعية لـ"الركود" الذي أصبح لا يطاق. يبدأ تحليله بتحطيم أسطورة الصراع بين "المحافظين" و"الإصلاحيين" في القيادة السوفياتية.

" رغم كل صعوبات البيريسترويك وتفكك الإتحاد السوفياتي، لم يرفع أحد شعار: عودة إلى بريجنيف! أو لنعد إلى العام الذهبي 1982 وننسى كل شيء كحلم كابوسي!"، يقول فينينكو، مضيفاً أن كره الركود وحد الجميع، من مؤيدي الإصلاح المعتدل إلى الراديكاليين.

في كونفرنس الحزب التاسع عشر عام 1988 (المؤتمر الحزبي التاسع عشر لكل الاتحاد، وهو مؤتمر إستثنائي وليس مؤتمراً عادياً، عُقد في 28 يونيو – 1 يوليو 1988، وكان حدثاً محورياً في الإصلاحات السياسية)، كان "المحافظون" مثل إيغور ليغاتشوف* مبتكري التسريع والبيريسترويك، أي إصلاحيون راديكاليون حسب معايير 1985-1986، بينما طالب بوريس يلتسين بتعميق الإصلاحات التي بدأتها "فرقة أندروبوف". "كان ذلك صراعاً ليس بين محافظين وإصلاحيين، بل بين مجموعات من الإصلاحيين. كان الجميع مع إصلاح النظام السوفياتي، والسؤال كان فقط إلى أي مدى وحدود"، يوضح فينينكو.

حتى محاولة الانقلاب في أغسطس 1991 من قبل "لجنة الطوارئ الحكومية" لم تطالب بعودة إلى الماضي؛ أعضاؤها كانوا من فريق غورباتشوف، ولم يذكروا إحياء الإيديولوجيا الشيوعية أو إلغاء الإصلاحات. "بمعنى آخر، لم يطرح الانقلابيون حتى العودة إلى الإتحاد السوفياتي عام 1988، ناهيك عن أزمة أقدم"، يلاحظ فينينكو، معتبراً ذلك حلقة في الصراع داخل معسكر الإصلاحيين.

يرفض فينينكو فكرة وجود "ستالينيين" حقيقيين يقاومون الإصلاحات، مشيراً إلى أن المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي عام 1956 أنهى وجودهم في القيادة. "رغم تنبؤات الأمريكيين، لم يثر أي ستالينيون ضد سياسة خروتشوف في المؤتمرين الحادي والعشرين والثاني والعشرين"، كما يذكر الكاتب. في السياسة الخارجية، لم يكن

هناك إنقسام بين "ليبراليين" و"محافظين"؛ اقترض غورباتشوف فكرة "البيت الأوروبي المشترك" من بريجنيف وغروميكو، وفكرة "بقاء البشرية" من نادي روما. ويقتبس من السفير أناتولي دوبرينين: "في بداية 1984، راهنت القيادة السوفياتية على استئناف الحوار مع واشنطن، ولم يكن هناك خلافات بين غروميكو وأندروبوف. كان لدى كليهما اقتناع متزايد بأن من الضروري البحث عن مخرج من المأزق العميق الذي وصلت إليه العلاقات السوفياتية الأمريكية، خاصة المفاوضات حول الحد من الأسلحة النووية."

أما ثقافة الإستهلاك، فقد أدت إلى عبادة الواردات. "أصبح الإنسان السوفياتي يصطاد الأشياء المستوردة، التي غالباً ما تُحصل عليها بـ "ال blat أي الوساطة أو المعارف أو من الـ "farsovshik أي من السوق السوداء بسعر أعلى"، يكتب، مقتبساً من فلاديمير فوينوفيتش*: "الآن، ينطق الشاب السوفياتي والغير شاب بتأثر نفسي ليس شعارات ثورية، بل أسماء شركات غربية وأشياء. كلمات مثل تشيسترفيلد، باناسونيك أو مرسيدس تتحدث إلى قلبه أكثر من الحرية، المساواة والأخوة. الملابس الأجنبية مفضلة ليس فقط لمزاياها الحقيقية. ترتفع قيمة الجينز إذا كان على الجيب الخلفي ملصق مستنغ أو لي، وتنخفض إذا لم يكن". هذا غذى الإستهياء، خاصة أمام "الحياة الحلوة في الخارج".

مع قوانين عمل ناعمة و ضمانات اجتماعية عالية – تعليم مجاني، طب، إجازات مدفوعة – أصبح الشعب منتقداً دائماً، معتبراً الضمانات أمراً مفروغاً منه. "كان الإنسان السوفياتي غير راضٍ دائماً عن السلطة، لكنه يعتبر ضمانات ومزايا الإشتراكية* أمراً طبيعياً. فكرة مراجعتها كانت تبدو للسوفيات خارجة عن الحدود"، يقول الكاتب.

شكلت هذه العمليات أساس البيريسترويكا؛ بحثت القيادة منذ نهاية السبعينيات عن إعادة إطلاق الإقتصاد عبر تقليص الالتزامات الاجتماعية وسوق عمل متنقل. رحب الشعب بسقوط الحزب دون تفكير في فقدان الضمانات، مما يفسر اللامبالاة تجاه إزاحة الحزب الشيوعي.

لم تكن القيادة غافلة عن هذه العمليات السلبية. في الستينيات، جرت محاولات إصلاح مثل "إصلاح كوسيغين*" المستوحى من النموذج الهنغاري، لكنها توقفت بعد أزمة تشيكوسلوفاكيا 1968. "كانت محاولات إصلاح الإقتصاد السوفياتي في الستينيات موجهة نحو زيادة الكفاءة والمبادرة المحلية. لكن هذه الإصلاحات لم تكتمل بسبب مقاومة جزء من النomenكلاتورا*، وتم تجميدها فعلياً بعد أزمة تشيكوسلوفاكيا 1968"، يكتب فينينكو .

نجح نموذج آخر: "فينومين الداتشا"، الذي أصبح جماهيرياً في الستينيات. "في الإتحاد السوفياتي، ظهرت طبقة اجتماعية هائلة من الحضريين الذين يمتلكون أرضاً خاصة ويمارسون العمل الزراعي بانتظام بعد بناء بيت ريفي صغير. هذا خلق طبقة جديدة من الملاك الصغار"، يوضح، مضيفاً أن الدولة شجعت ذلك بهدف تعزيز الأمن الغذائي، لكنه أضعف الإيديولوجيا الجماعية.

" بدلاً من مسيرات الأول من أيار مايو، سعى الإنسان السوفياتي في السبعينيات إلى الفرار إلى الداتشا، أي العمل على أرضه الخاصة"، يقول، مشيراً إلى أن ذلك أدى إلى "اللامبالاة السياسية" وإنخفاض التنقل الاجتماعي أي تغيير مكان السكن أو الوظيفة وهو ما يسمى تكلس المجتمع، حيث أصبحت الداتشا ساحة لاقتصاد الظل غير المسجل.

لعب اقتصاد الظل دوراً حاسماً في تغيير المنظر الإقتصادي. "تجارة الظل، رغم مطاردتها قانونياً، أصبحت ظاهرة واسعة، تقوض أسس النظام المبني على التخطيط المركزي وتخلق قنوات بديلة لتوزيع الموارد الإستهلاكية"، يكتب فينينكو.

نشأت طبقة مرتبطة باقتصاد الظل، يحملون بشرعة دخولهم، لكن ذلك أدى إلى فساد في الهياكل الأمنية، كما في "القضية الأوزبكية" و"قضية القطن" * تحت أندروبوف. "كانت قضية "متجر إيسيفسكي" *، التي حظيت بتغطية واسعة عام 1984، تلقي بظلالها حتى على عائلة بريجنيف"، يذكر المؤلف. ويقتبس من كوسولابوف: "بدون سوق الظل، الذي كان موجوداً دائماً في الإتحاد السوفياتي السابق، لكان اقتصاد التخطيط المركزي قد اختنق وتوقف في أشهر، وفي بداية الثمانينيات – في أسابيع. لكن اعتماد السوق (أي الاعتراف به وإخراجه من الظل إلى النور) لم تسمح به الإيديولوجيا."

أدى ذلك إلى نقاشات إصلاح زمن أندروبوف عام 1983، بما في ذلك الانتقال إلى اقتصاد السوق وشرعة الملكية الخاصة. "في الواقع، كانت هذه أجندة البيريسترويكا الناشئة. الشعار الشائع عام 1988 البيريسترويكا تبدأ اليوم! كانت قد بدأت بالفعل أمس – في فترة إدراك استحالة تمديد نظام بريجنيف"، يؤكد فينينكو.

كانت الإيديولوجيا في ركود؛ منذ إعادة تسمية الحزب عام 1952 إلى (كي بي إس إس)، أعلن "نحن لسنا بلاشفة بعد ذلك *."

"في 1956، أدانت الحزب (KPSS) عصر ستالين، في 1964 – إرادية خروتشوف، في 1983 – ركود بريجنيف. بقيت فقط الفترة اللينينية مشروعة، وهي بدون تروتسكي"، يكتب فينينكو، مما أثار تساؤلات: "ما هو حزبنا إذا كان تاريخه كله خاطئاً وغير مشروع؟".

أدى ذلك إلى نخبة براغماتية خالية من "التعصب والغلو"*. "بعد 1956 وخاصة 1964، فهمت النخبة الحزبية: غداً سيأتي قائد جديد يدين الفترة الحالية أيضاً"، يقول الكاتب. تغيرت التركيبة الإجتماعية؛ غادر جيل الثورة، وجاء أبناء الريف البراغمايين. "الفلاح في جوهره بعيد عن أي تعصب إيديولوجي، ويهتدي بحكمة الحياة: الأفضل عدو الجيد"، فقط ألا تكون هناك حرب*، هل أنت الأكثر حاجة؟*، يصف المؤلف. كما تغيرت الأعياد؛ أصبح عيد النصر في 9 أيار مايو هو الرئيسي، وتراجع عيد الثورة 7 تشرين الثاني نوفمبر. "لم يكن هناك متاحف مخصصة لثورة أكتوبر أو الحرب الأهلية، رغم أنها كانت الحدث التأسيسي"، يلاحظ فينيكو.

إنتشرت آراء لتقييد صلاحيات الحزب منذ السبعينيات، خاصة بعد دستور 1977 الذي جعل الحزب "القوة الرائدة"، مما جعله مسؤولاً عن كل المشاكل. ويقتبس من لوكيانوف: "الإقتصاد الشعبي، إمداد السكان، العقد الرئيسية في العلاقات الدولية – كل ذلك كان في مجال نظر البوليتبورو (المكتب السياسي) والسكرتاريا المركزية". "ضرب أندروبوف ضربة نهائية بقوله عام 1983: "نحن لا نعرف المجتمع الذي نعيش فيه"*، مما أثار تساؤلات عن دور الحزب.

في عصر بريجنيف المبكر (منذ 1964)، زادت الليبرالية؛ إعتنقت المعاهد نظرية التقارب، وتعاونت مع الولايات المتحدة. "في نهاية الستينيات، قاد كوسيجين مفاوضات مع الولايات المتحدة لإنشاء معهد علمي دولي لنمذجة المشكلات العالمية"، يكتب، مشيراً إلى المعهد الدولي للتحليل النظامي التطبيقي. صدرت "مكتبة الأدب العالمي" في 200 مجلد عام 1967-1977، مدمجة الأدب السوفييتي في العالمي. انخفض القمع، لكن "النقد النظامي" ازدهر عبر "الماركسية النقية" مقابل الماركسية-اللينينية الرسمية.

شكل ذلك ثقافة "شبه معارضة": "أدب الملازم" عن أخطاء القيادة في الحرب، الأدب الريفي بنوستالجيا للقرية، إعادة تقييم "البعض"، وخيال علمي ساخر. "كل ذلك أدى ليس فقط إلى تآكل الإيديولوجيا الشيوعية، بل إلى إعتبارها شيئاً بعيداً مع اللينينية"، يقول الكاتب.

ومع تشديد الرقابة بعد 1976، إزداد إستياء النخبة الفكرية، التي أصبحت ساخرة تجاه الإيديولوجيا، مع انتشار النكات عن البوليتبورو والإستماع الجماهيري للإذاعات الغربية. "أصبح المنشق النظامي* شائعاً بين النخبة الفكرية: شخص يعبر عن الولاء للحزب خارجياً، لكنه يتعاطف مع المنشقين والحياة الغربية داخلياً"، يضيف فينيكو، مشيراً إلى أن هذه النخبة كانت جاهزة للبيرسترويكا منذ زمن، حيث "في نهاية الثمانينيات، كان شعار البيرسترويكا تبدأ اليوم! يكمل ب ابدأ بنفسك! ، لكن النخبة السوفياتية نفذت ذلك بالفعل".

في الجمهوريات، يرى فينينكو الفرق مع الصين: "الوحدة الإدارية الأساسية كانت الجمهوريات الاتحادية، التي تمتلك سمات الدولة". كانت لديها دساتير، عواصم، لغات، وحق الخروج من الاتحاد السوفياتي. "في منتصف السبعينيات، بدأت بعض الجمهوريات (خاصة الأوكرانية والأوزبكية، والبلطيق) توسيع صلاحياتها بشكل غير رسمي"، يكتب فينينكو.

دساتير 1978 أثارت نزاعات، كما في جورجيا عام 1978 حيث احتج الشباب القوميون ضد منح اللغة الأبخازية والروسية وضعاً رسمياً. وبعد غورباتشوف، تصاعدت التوترات: "كان قادة الجمهوريات يخشون استمرار سياسة أندروبوف المضادة للفساد، إذ جعل انتشار إقتصاد الظل النخب الجمهورية عرضة للخطر". أحداث ألما أتا في كازاخستان عام 1986*، مع إزاحة دينموحاميد كونايف وتعيين غير محلي، أثارت احتجاجات "جيلتوزغان" القومية، وأدخلت القوات. "أدت هذه الأحداث إلى مخاوف قادة الجمهوريات الأخرى من "السيناريو الكازاخستاني"، يقول الكاتب.

وأدى "اجتثاث الستالينية" إلى صراعات في مولدوفا، جورجيا، ناغورنو كاراباخ، ودول البلطيق، حيث أصبح نقد ميثاق مولوتوف-ريبنتروب* ذريعة لـ "جبهات الشعب" الرامية للخروج من الاتحاد. "في 1988-1989، أصدرت مجالس أعلى في إستونيا، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان إعلانات السيادة"، يلاحظ المؤلف.

وفي 1990، تبعت روسيا الآخرين* (التي شعرت بالتميز بسبب عدم وجود حزب شيوعي خاص بها) ومعظم الجمهوريات، وإتفق ممثلو الجميع (عدا البلطيق) على معاهدة اتحادية جديدة. "بدأ التفكك الحقيقي قبل إتفاقية بيلوفيجسكايا* لإنهاء الاتحاد السوفياتي: كانت نهاية عمليات بدأت عام 1978".

في الخاتمة، يؤكد فينينكو أن البيريسترويكا لم تكن مصادفة أو خيانة، بل نتيجة منطقية لأزمة نظام بريجنيف. "كانت البيريسترويكا تظهر كيف تتحول النظريات السياسية المجردة بسهولة إلى واقع سياسي"، يختم حديثه.... أما دروسها للعالم فهي: الإنهيارات تأتي من عمليات رمادية غير ملحوظة، وتجاهلها يؤدي إلى أخطاء نظامية لا رجعة فيها.

في زمننا، حيث تواجه الدول تحديات مشابهة، يبقى تحليل فينينكو تذكيراً بأن التغيير، مهما كان ضرورياً، يمكن أن يؤدي إلى تفكك إذا لم يدر بحكمة.

(1) أندريه كورتونوف هو دبلوماسي وخبير روسي في العلاقات الدولية، مولود عام 1957، حاصل على درجة الدكتوراه في التاريخ، وعمل مديراً عاماً للمجلس الروسي للشؤون الدولية (ريسمد) من 2011 إلى 2025. يُعتبر من أبرز المحللين الروس في السياسة العالمية، وهو عضو في نادي فالداي الدولي للحوار أما نصه "فالستارت غورباتشوف: مراجعة بعد عقود" (نُشر في 3 مارس 2025 في مجلة "روسيا في السياسة العالمية")، فهي مراجعة نقدية موجزة لكتاب ميخائيل غورباتشوف "البيريسترويكا والتفكير الجديد لدولتنا وللعالم" (1987). يصف كورتونوف أفكار غورباتشوف حول قضايا مثل سباق التسلح، النزاعات الإقليمية، أزمة البيئة، والفجوة بين الغنى والفقر بأنها "فالستارت - أي بداية خاطئة أو مبكرة - لأنها وقعت على أرض غير مستعدة، مشابهة لتقرير نادي روما في السبعينيات، ولم تحقق تأثيراً دائماً رغم صحتها. يُبرز كورتونوف أن العالم في الثمانينيات تجاهل هذه الاقتراحات، مما ساهم في فشل الإصلاحات.

(2) فيودور لوكيانوف هو محلل سياسي روسي بارز، رئيس تحرير مجلة "روسيا في الشؤون العالمية (Russia in Global Affairs) منذ 2002، ورئيس مجلس السياسة الخارجية والدفاعية الروسي (SVOP)، وأستاذ في المدرسة العليا للاقتصاد بموسكو. مولود عام 1967، وهو خبير في السياسة الخارجية الروسية والعلاقات الدولية، عضو في نادي فالداي، وكتب مئات المقالات حول الجيوسياسية والأمن العالمي. أما مقالته "البيريسترويكا؟ بيس!" (Perestroika? Bis!)، معناها "البيريسترويكا؟ مرة أخرى!" كإشارة موسيقية للتكرار)، المنشورة في 3 مارس 2025 في مجلته، فهي تحليل نقدي موجز لعصر البيريسترويكا كدرس للأزمات الحالية، يربط بين فشل الإصلاحات الغورباتشوفية (مثل "التفكير الجديد") والتوترات العالمية اليوم، محذراً من تكرار "البداية الخاطئة" (falstart) في السياسات الدولية، ويؤكد أن العالم يعيد تمثيل تلك الفوضى على نطاق أوسع.

(3) إيغور ليغاتشوف (1920-2021) كان أحد أبرز قادة الحزب الشيوعي السوفييتي في عصر البيريسترويكا، عضو المكتب السياسي (1985-1990)، وسكرتير اللجنة المركزية المسؤول عن الإيديولوجيا. يُعتبر رمز "الجناح المحافظ" داخل قيادة غورباتشوف، لكنه في الواقع كان من أوائل داعمي التسريع والإصلاح في 1985-1986، ثم أصبح معارضاً للتطرف الليبرالي والتفكك.

(4) نادي روما (The Club of Rome) هو منظمة فكرية دولية غير حكومية أسست عام 1968 على يد رجل الأعمال الإيطالي أوريليو بيتشي والعالم الاسكتلندي ألكسندر كينغ. اشتهر بتقريره الشهير "حدود النمو" (1972) الذي حذر من انهيار الحضارة إذا استمر النمو السكاني والاقتصادي والتلوث بالوتيرة نفسها، وأثر تأثيراً كبيراً

(5) النomenكلاتورا البريجنيفية هي الطبقة الحاكمة من كبار المسؤولين الحزبيين والحكوميين والعسكريين والاقتصاديين الذين تشكلوا وترسخوا في السلطة خلال حكم ليونيد بريجنيف (1964-1982). (تميزت بكونها جيلاً براغماتياً غير إيديولوجي، يركز على الاستقرار والامتيازات الشخصية، وأصبحت رمزاً للركود والفساد والشيخوخة السياسية في السبعينيات والثمانينيات.

(6) المادة السادسة من دستور الاتحاد السوفييتي لعام 1977 تنص على أن «الحزب الشيوعي السوفييتي هو القوة الرائدة والموجهة للمجتمع السوفييتي ونواة نظامه السياسي وكل المنظمات الحكومية والاجتماعية». كانت هذه المادة تكريساً قانونياً لاحتكار الحزب الشيوعي للسلطة، وأُلغيت رسمياً في مارس 1990 خلال البيريسترويكا كخطوة نحو التعددية السياسية.

(7) (البوليتبورو) (المكتب السياسي) هو الهيئة العليا الفعلية للحزب الشيوعي السوفييتي، وكان يضم عادة 10-15 عضواً من أكبر قادة الحزب. خلال العهد السوفييتي، كان هو صاحب القرار النهائي في كل شؤون الدولة الداخلية والخارجية، ويُعتبر أعلى سلطة فعلية في الإتحاد السوفييتي، فوق الرئيس والحكومة رسمياً.

" (7) الحرس البريجنيفي" هو التعبير الذي يُطلق على المجموعة المقربة من ليونيد بريجنيف (مثل تشيرنينكو، غروميكو، أوستينوف، سوسلوف، تيخونوف) التي سيطرت على البوليتبورو في السبعينيات وأوائل الثمانينيات. كانوا رمزاً للشيخوخة والمحافظة والتمسك بالامتيازات، وتم إقصاء معظمهم أو تهمة شهم بسرعة في عهد أندروبوف (1982-1984) ثم غورباتشوف.

(8) نيكولاي ريجكوف (1929-2024) كان رئيس وزراء الإتحاد السوفييتي من 1985 إلى 1991، أي آخر رئيس حكومة في تاريخ الإتحاد السوفييتي. عُين من قبل غورباتشوف، وكان مهندساً صناعياً ومديراً لمصنع «أورالماش» العملاق، ثم وزيراً، ويُعتبر من أبرز أعضاء «فريق أندروبوف» الإصلاح في البداية، لكنه أصبح لاحقاً رمزاً للمقاومة المعتدلة للتطرف الاقتصادي في سنوات البيريسترويكا الأخيرة.

(9) يقصد أن الأدب الأوروبي الكلاسيكي (من بالزاك إلى ريمارك) مليء بشخصيات من القرى أو الطبقات الفقيرة تتحمل المعاناة الشديدة في المدن (السكن الرديء، الجوع، العمل الشاق) فقط لكي «تتشبث بالمدينة» وتحقق حلم

الارتقاء الاجتماعي، تماماً كما فعل الفلاحون السوفييات في عصر التصنيع الستاليني (الثلاثينيات-الخمسينيات). (لكن جيل السبعينيات-الثمانينيات (أبناء وأحفاد هؤلاء) أصبحوا بالفعل حضريين، يعيشون في شقق منفصلة، ولم يعودوا مستعدين لتحمل نفس التضحيات، فتحوّلت طموحاتهم من «مجرد البقاء في المدينة» إلى «شقة أفضل، سيارة، أثاث، تعليم للأولاد»، تماماً كما انتهى عصر «القروي في المدينة الكبيرة» في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

(10) ميخائيل بوغاكوف (1891-1940) هو أعظم كاتب ساخر روسي في القرن العشرين، مؤلف رواية "المعلم ومارغريتا" (كُتبت 1928-1940 ونُشرت كاملة فقط عام 1966-1967). في الرواية، هناك جملة شهيرة يقولها وولاند (الشیطان): «المسألة السكنية أفسدت سكان موسكو أخلاقياً»، ويقصد بها أن نقص الشقق والبيروقراطية السوفياتية حوّلت الناس إلى أنانيين وفاسدين. فينيكو يستخدمها ليقول إن بوغاكوف كتبها في الثلاثينيات عندما كانت المشكلة السكنية موجودة لكنها لم تصل بعد إلى مستوى الجنون في السبعينيات-الثمانينيات، حيث أصبحت السبب الرئيسي للاستياء الشعبي اليومي من النظام.

(11) بوريس ميغوييف (مواليد 1969) هو فيلسوف وسياسي روسي محافظ بارز، أستاذ في كلية الفلسفة بجامعة موسكو الحكومية، ونائب رئيس تحرير صحيفة "إزفيستيا". اشتهر بتحليلاته للأيديولوجيا السوفياتية المتأخرة، ويُعتبر من أوائل من أشار إلى أن النخبة الفكرية السوفياتية في الثمانينيات كانت تحسد الولايات المتحدة على الجيش المتعاقد (بدلاً من التجنيد الإجباري لمدة سنتين)، وترى الخدمة العسكرية السوفياتية عبئاً يعيق التعليم والحياة المهنية.

- (12) بالبلاط (по блату) يعني الحصول على سلع نادرة أو خدمات من خلال «العلاقات الشخصية» أو «المعارف» داخل النظام. كان الطريقة الرسمية غير الرسمية لتجاوز الطوابير والنقص: تعرف مدير متجر، طبيب، مسؤول تذاكر، فتحصل على الشيء «بالبلاط» دون دفع زيادة كبيرة.

- من الفارصوفشيك (у фарцовщиков) الفارصوفشيك هو المضارب في السوق السوداء الذي يبيع السلع المستوردة (جينز، أحذية، أسطوانات، علكة، ساعات...) بأسعار مرتفعة جداً. كانوا يشترونها من الأجانب (سياح، بحارة، دبلوماسيين) أو يهربونها، ويبيعونها سرّاً في الشوارع أو الأسواق الخلفية، وكان التعامل معهم خطراً قانونياً لكنه شائع جداً في السبعينيات-الثمانينيات.

باختصار: «بالبلاط» = بالواسطة والمعارف، «من الفارصوفشيك» = من السوق السوداء بفلوس كثيرة.

هاتان الطريقتان كانتا الوسيلتين الوحيدتين تقريباً للحصول على أي شيء غربي أو نادر في الاتحاد السوفياتي المتأخر.

(13) فلاديمير فوينوفيتش (1932-2018) كاتب ساخر روسي سوفياتي شهير، مؤلف الثلاثية الكوميدية الشهيرة «حياة ومصير الجندي إيفان تشونكين». «طُرد من الاتحاد السوفياتي عام 1980 بسبب كتاباته الساخرة، وعاش في المنفى حتى 1990، وكان أحد أبرز أصوات المعارضة الأدبية في عصر الركود البريجنفي.

(14) ضمانات الاشتراكية التي كان السوفياتي في السبعينيات-الثمانينيات يعتبرها «أمرأ مفروغاً منه:»

-عمل مضمون للجميع (المادة 40 من الدستور)

-شقة مجانية (ولو بعد سنوات طويلة في الطابور)

-تعليم عالٍ مجاني + منحة دراسية

-علاج مجاني كامل

-رياض الأطفال ورياض الأطفال الصيفية شبه مجانية

-إجازة مدفوعة شهر كامل (أحياناً 40 يوماً)

-معاش تقاعدي مبكر (55 للنساء، 60 للرجال) + علاج منتجعات مجاني

-أسعار رمزية للنقل، الكهرباء، الخبز، الحليب للأطفال

كانت هذه الحزمة تبدو «طبيعية» للسوفياتي، لكنها كانت في الواقع استثنائية مقارنة بباقي العالم، واعتبرها الناس

«حقاً مكتسباً لا يمكن المساس به»، حتى عندما انهار النظام واختفت معه.

(14) إصلاح كوسيجين (1965) هو الاسم الشائع للإصلاح الاقتصادي الذي قاده رئيس الوزراء أليكسي كوسيجين

في منتصف الستينيات.

الجوهر باختصار شديد :

-تقليص الأوامر المركزية من موسكو وإعطاء المصانع حرية أكبر في التخطيط والأرباح .

-ربط أجور العمال والمديرين بالربح الحقيقي بدلاً من مجرد تنفيذ الخطة بالطن .

-السماح للمصانع ببيع جزء من إنتاجها مباشرة وبأسعار أعلى.

كان أكبر محاولة لإدخال عناصر «سوقية» داخل الاشتراكية السوفياتية، ونجح جزئياً في 1966-1970، لكن تم

تجميده تدريجياً بعد أزمة تشيكوسلوفاكيا 1968 خوفاً من «الانحراف الليبرالي»، وانتهى عملياً بحلول 1972-

1973.

(16) القضية الأوزبكية وقضية القطن هما نفس القضية الكبرى، واسمها الرسمي «قضية القطن الأوزبكية» (1983-1989)، وكانت أكبر فضيحة فساد في تاريخ الاتحاد السوفيتي.

باختصار شديد :

-قيادة الحزب في أوزبكستان (بقيادة شاروف رشيدوف لسنوات طويلة) كانت تزور أرقام إنتاج القطن لعقود، فتبلغ موسكو أرقاماً خيالية (ملايين الأطنان غير موجودة) لتحصل على مكافآت وميزانيات ضخمة .

-المال كان يُسرق بالمليارات، ويُوزَّع على شبكة فساد هائلة تصل إلى موسكو (بما في ذلك أقارب بريجنيف .)

-اكتُشفت القضية في عهد أندروبوف (1983)، فتم إعدام نائب وزير داخلية الاتحاد وعدد من كبار المسؤولين الأوزبك، وسُجن الآلاف .

-استمر التحقيق حتى 1989، واعتُبر رمزاً لمدى فساد «النومكلاتورا البريجنيفية» في الجمهوريات، وكانت واحداً من المسامير الأخيرة في نعش النظام القديم.

(17) قضية متجر إليسيفسكي (1982-1984) هي أشهر قضية فساد في موسكو أواخر عهد بريجنيف.

باختصار شديد :

-متجر إليسيفسكي الشهير في شارع غوركي (الآن تفيرسكايا) كان يبيع المنتجات النادرة «تحت الطاولة» .

-مدير المتجر يوري سوكولوف وشبكته كانوا يسرقون بمئات الملايين من الروبلات (بالأسعار القديمة)، يشترون السلع النادرة من المصانع والمزارع ويبيعونها بأسعار السوق السوداء، ويوزعون الرشاوى حتى مستوى أعلى قيادات موسكو .

-اكتُشفت القضية في عهد أندروبوف، فتم إعدام سوكولوف رمياً بالرصاص عام 1984 (آخر إعدام بتهمة اقتصادية في الاتحاد السوفيتي)، وسُجن المئات .

-القضية ضربت سمعة مسؤول قيادة منظمة الحزب في موسكو (فيكتور غريشين) ووصلت حتى عائلة بريجنيف (ابنته وابن زوجها كانا متورطين بشكل غير مباشر)، وأصبحت رمزاً لفساد النخبة البريجنيفية في العاصمة نفسها.

(18) نيكولاي كوسولابوف (1940-2012) كان عالم سياسة سوفياتي/روسي بارز، أستاذاً ومديراً لمعهد الفلسفة

في أكاديمية العلوم السوفياتية، وأحد أبرز منظري «المرحلة المتأخرة» للاشتراكية. اشتهر في عصر

البيروسترويكا بتحليلاته الجريئة عن اقتصاد الظل والأزمة الجهازية، وكان من أوائل من قال علناً إن الاقتصاد

الخاضع للتخطيط المركزي لا يستطيع العمل بدون السوق السوداء، وإن «إدخال اقتصاد السوق» كان مستحيلاً

بسبب الإيديولوجيا (وهو الاقتباس الذي استخدمه فيننكو).

" (19) نحن لسنا بلاشفة....." يقصد أن الحزب الشيوعي السوفياتي، عندما غيّر اسمه رسمياً في المؤتمر التاسع عشر عام 1952 من «الحزب البلشفي الشيوعي لعموم الاتحاد» إلى «الحزب الشيوعي السوفياتي» فقط، أعلن عملياً أنه تخطى عن الطابع الثوري-القتالي-الراييكالي الذي كان يحمله لقب «البلشفي» (أي «الأكثرية» المتشددة في زمن لينين).

بكلمة واحدة: نحن لم نعد ثواراً متشددين، بل حزب دولة إداري مستقر، وهذه كانت أول إشارة رسمية إلى نهاية «الروح البلشفية» وتحول الحزب إلى جهاز بيروقراطي عادي. توفي ستالين عام 1953.

(20) نخبة براغماتية خالية من الفاناتيكية..... يقصد أن قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي بعد ستالين (خاصة من منتصف الخمسينيات فصاعداً) لم يعد فيها «فاناتيكيون ثوريون» مستعدون للموت من أجل الفكرة كما في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. بدلاً من ذلك، أصبحت النخبة مجموعة من البراغماتيين المهنيين الذين: -يهتمهم أولاً الحفاظ على السلطة والامتيازات والكرسي .

-يطلبون لأي قائد جديد مهما كان اتجاهه (خروتشوف → بريجنيف → أندروبوف → غورباتشوف .)
-لا يؤمنون فعلياً بالشيوعية كعقيدة، بل يستخدمونها فقط كشعارات لتبرير بقائهم في السلطة.
باختصار: «لم يعد أحد يموت من أجل الشيوعية، الكل يريد فقط أن يعيش جيداً ويحافظ على منصبه.»

« (21) الأفضل عدو الجيد» (بالروسية) (Лучшее — враг хорошего) هو المثل الروسي الشائع الذي يعني: «لا تحاول تحسين شيء جيد بالفعل، لأن المحاولة غالباً ما تفسده وتؤدي إلى الأسوأ.» كان هذا المبدأ هو فلسفة الحياة اليومية للنومنكلاتورا البريجينية والمواطن العادي في عصر الركود :
«الأمور مashed؟ لا تعبت، لا تجازف، لا تطلب المزيد، لأنك قد تخسر حتى القليل الذي لديك .»
هو عكس تماماً للشعار البلشفي القديم «كلما زاد سوءاً، كلما كان أفضل.»

« (22) فقط لا تكن حرب. (лишь бы не было войны) » كان هذا الشعار الأول والأهم للمواطن السوفياتي العادي في عصر بريجنيف والثمانينيات.

المعنى باختصار شديد: «كل شيء مقبول (النقص، الطواير، الفساد، الرواتب الضعيفة، الكذب الرسمي...) طالما لا تقوم الحرب .»

بعد 30 مليون قتيل سوفياتي في الحرب العالمية الثانية، صار الخوف من حرب جديدة (نووية أو تقليدية) هو الكابوس الأكبر، فتقبل الناس الركود والقمع مقابل «السلام» ولو كان زائفاً. كان هذا الموقف هو الدعامة النفسية الأساسية التي حافظت على استقرار نظام بريجنيف لعقود.

« (23 هل أنت الأكثر حاجة؟) (тебе что, больше всех надо?) »

هي العبارة الروسية الساخرة الشهيرة التي كان يقولها السوفيياتي لأي شخص يحاول يشتكي أو يطالب بحق أو ينتقد النظام أو يحاول يغير شيئاً.

المعنى باختصار شديد: «اسكت وتواضع، لا تبرز رأسك، لا تكن أذكى من الجميع، خذ نصيبك وخلص، لأن الذي يحاول ان يكون بطلاً سيخسر». «كانت هذه العبارة هي صمام الأمان النفسي والاجتماعي لعصر الركود: كل من يخرج عن القطيع يُتهم بأنه «متكبر» أو «مختل»، فُيعاقب أو يُهمَّش.

بكلمة واحدة: «لا تبرز رأسك.»

« (24 نحن لا نعرف المجتمع الذي نعيش فيه... «هي العبارة الشهيرة التي قالها يوري أندروبوف علناً في اجتماع اللجنة المركزية يوم 15 يونيو 1983.

المعنى باختصار شديد: «بعد 66 سنة من الحكم، نحن (الحزب والدولة) لا نفهم فعلياً كيف يعيش الناس، وما هي احتياجاتهم الحقيقية، وكيف يعمل المجتمع فعلاً، وكل إحصاءاتنا وتقاريرنا كذب وتزييف». «كانت هذه أول اعتراف رسمي من أعلى هرم السلطة بأن النظام فقد الاتصال بالواقع تماماً، وأن كل شيء مبني على أوهام وأكاذيب، وهي الجملة التي فتحت الباب عملياً للبيرسترويكا وانهيار الثقة في النظام كله.

(25 أدب الملازم (лейтенантская проза) هو تيار أدبي سوفيياتي ظهر في الخمسينيات-الستينيات، كتبه ضباط شباب شاركوا في الحرب العالمية الثانية (مثل يوري بونداريف، فاسيل بيكوف، غريغوري باكلانوف). الموضوع الأساسي: يروون الحرب من وجهة نظر الملازم الصغير في الخطوط الأمامية أثناء الحرب العالمية الثانية، ويكشفون الأخطاء الفادحة والخسائر غير الضرورية بسبب غياب القيادة العليا والستالينية، مما كان يُعتبر نقداً خفيفاً للنظام تحت ستار «الواقعية الحربية».

(26 المنشق النظامي (системный диссидент) هو الشخص في زمن الاتحاد السوفيياتي المتأخر الذي:

-يحتل منصباً رسمياً محترماً (عالم، أستاذ، كاتب، صحفي، مسؤول ثقافي).

-يبيدي الولاء الكامل للنظام ظاهرياً، ولا يوقع عرائض ولا يشارك في مظاهرات.

-لكنه في أعماله وكتاباتهِ ينتقد النظام بشكل غير مباشر، مستخدماً التلميح والسخرية والأسلوب «الإيسوبي» أو

«الماركسية النقية» ضد الماركسية-اللينينية الرسمية.

باختصار: معارض من الداخل يعمل داخل النظام ويأكل من خيراته، لكنه يُضعف النظام فكرياً يوماً بعد يوم دون

أن يُعتقل عادة .

أشهر الأمثلة: الأخوة ستروغاتسكي، فاسيل بيكوف، بعض كتاب «القرية» المتأخرين، وبعض العلماء في المعاهد.

(27 أحداث ألما آتا (ديسمبر 1986) – أول مظاهرات عنيفة في عصر البيريسترويكا.

باختصار شديد :

16 -ديسمبر 1986 أقال غورباتشوف الزعيم الكازاخي القديم دينموحاميد كونايف (الذي كان في السلطة منذ 1964).

-عين بدلاً منه الروسي غينادي كولبين (من خارج كازاخستان تماماً).

-في 17-18 ديسمبر خرج آلاف الشباب الكازاخي (خاصة الطلاب) في ألما آتا (العاصمة آنذاك) يهتفون

«كازاخستان للكاخاخ» «ويحتجون على التعيين «الاستعماري» .

-تدخلت الشرطة والجيش بعنف، قُتل رسمياً 3 أشخاص وجرح المئات وسُجن أكثر من 2400 (الأرقام الحقيقية أعلى بكثير).

تُعتبر هذه الأحداث (المسماة «جيلتوزغان» = ديسمبر) أول انفجار قومي علني في عصر غورباتشوف، وأول إشارة واضحة أن الجمهوريات لن تقبل «التدخل المركزي» بهدوء.

(28)ميثاق مولوتوف-ريبنتروب هو الاسم الشائع لـ«معاهدة عدم الاعتداء بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي»

التي وقّعها وزير الخارجية ريبنتروب ومولوتوف في 23 أغسطس 1939 .

الجزء العلني: عدم اعتداء لمدة 10 سنوات .

الجزء السري (البروتوكول الإضافي): تقسيم شرق أوروبا بينهما (بولندا، دول البلطيق، فنلندا، بيسارابيا)، وهو ما

نفّذ فعلاً بعد أسبوعين عندما غزت ألمانيا بولندا وتبعها الإتحاد السوفياتي من الشرق . وكان نقده في البيريسترويكا

(خاصة في دول البلطيق) شرارة انفجار الحركات القومية ضد موسكو.

« (29)جبهات الشعب (Народные фронты) «هي التنظيمات الشعبية الكبرى التي أُسست في جمهوريات

البلطيق الثلاث عام 1988:

-إستونيا Rahvarinne :

-لاتفيا Latvijas Tautas fronte :

-ليتوانيا Sajūdis :

بدأت كحركات «دعم البيريسترويكا»، ثم تحولت في أشهر إلى قوى انفصالية تطالب بالاستقلال التام عن الإتحاد

السوفيياتي. كانت أول منظمات جماهيرية قانونية تتحدى موسكو علناً، ونجحت فعلاً في إعلان الإستقلال عام 1990-1991. انتشر الاسم لاحقاً على حركات مشابهة في جمهوريات أخرى (مولدوفا، جورجيا، أرمينيا...) لكن الأشهر والأقوى ظلت في جمهوريات البلطيق الثلاث.

(30 في 1990، تبعت روسيا الكل

القصد باختصار شديد: روسيا الفيدرالية (РСФСР) كانت الجمهورية الوحيدة في الإتحاد السوفيياتي بدون حزب شيوعي خاص بها؛ كل جمهورية أخرى لها حزبها الشيوعي المستقل (الحزب الشيوعي الأوكراني، الكازاخي، الأوزبكي... إلخ)، أما روسيا فكان الحزب الشيوعي السوفيياتي كله هو «حزبها» فعلياً. هذا جعل النخبة الروسية تشعر بأنها «مواطن من الدرجة الثانية» داخل الإتحاد: لا حزب خاص، لا لجنة مركزية خاصة، لا رئيس جمهورية حتى 1990، وكانت موسكو «عاصمة الإتحاد» وليست «عاصمة روسيا». لذلك في يونيو 1990، عندما أعلنت معظم الجمهوريات «سيادتها» (أن قوانينها فوق قوانين الإتحاد)، سارعت روسيا بقيادة يلتسين إلى إعلان سيادتها أيضاً (12 يونيو 1990)، وكان أحد دوافعها الرئيسية هو «تعويض التمييز التاريخي» وإنشاء مؤسسات روسية مستقلة، مما ساهم بقوة في تفكك الإتحاد.

(31) إتفاقيات بيلوفيجسكايا (8 ديسمبر 1991) (في منتجع بيلوفيجسكايا بوشتشا في بيلاروسيا، وقّع ثلاثة رؤساء :

-بورييس يلتسين (روسي)

-ليونيد كرافتشوك (أوكرانيا)

-ستانيسلاف شوشكيفيتش (بيلاروسيا)

القرار الوحيد والحاسم :

«الإتحاد السوفيياتي ككيان جيوسياسي توقف عن الوجود»، وأعلن تأسيس «رابطة الدول المستقلة (СНГ)» كبديل فضفاض غير ملزم.

كانت هذه الورقة التي حُلَّ بها الإتحاد السوفيياتي رسمياً، وفي اليوم التالي إستقال غورباتشوف، وانتهى الإتحاد السوفيياتي فعلياً في 25 ديسمبر 1991.

(32) الأخطاء النظامية (системные сбои) في سياق فينينكو تعني باختصار شديد:

«المشاكل التي ليست عشوائية أو فردية، بل ناتجة عن بنية النظام نفسه وطريقة عمله.»

أمثلة سريعة من النص :

-الإقتصاد المخطط يولّد نقصاً دائماً → إقتصاد ظل → فساد → لا يمكن إصلاحه دون هدم النظام كله .

-الحزب يحتكر كل شيء → يُلام على كل شيء → يفقد الشرعية .
-الجمهوريات لها مؤسسات دولة لكن بدون سيادة حقيقية → عندما تُعطى الحرية تنفصل فوراً.
النتيجة: هذه الأخطاء تتراكم سنوات طويلة بصمت، ثم تتفجر دفعة واحدة وتُسقط النظام كله، ولا يمكن إصلاحها جزئياً لأنها «مبرمجة» في DNA النظام نفسه . هذا بالضبط ما حدث للاتحاد السوفياتي 1985-1991.

عودة الحزب الشيوعي في تشيلي وجذوره التاريخية

بقلم: أندريا غوتمن فوينتس – 29 أكتوبر 2025

<https://cosmonautmag.com/2025/10/the-return-of-chiles-communist-party-and-its-antecedents>

- هيئة الترجمة في الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

في يونيو الماضي، أدّت المفاجأة التي أحدثها فوز مرشحة الحزب الشيوعي، جانيت جارا، في الانتخابات التمهيدية الرئاسية اليسار التشيلي، إلى دفع المراقبين السياسيين لوصف تشيلي بأنها "الحالة الشاذة الكبرى"، وربما "البلد الوحيد في العالم الذي يفوز فيه مرشح شيوعي في انتخابات بهذه الأهمية".

انضمت جانيت جارا (مواليد 1974) إلى الحزب الشيوعي وهي في الرابعة عشرة من عمرها، ونشأت في حيّ عمّالي في سانتياغو . بدأت نشاطها السياسي كطالبة وقيادية نقابية، ودرست القانون قبل دخولها العمل الحكومي، حيث شغلت منصباً في إدارة الرئيسة الاشتراكية ميشيل باشليه الثانية عام 2016. ومؤخراً، تولّت حقيبة العمل في حكومة غابرييل بوريك الائتلافية (منذ 2022) ذات التوجهات اليسارية الوسط، حيث قدّمت جارا أسبوع العمل المكوّن من أربعين ساعة، وزيادات تاريخية في الحد الأدنى للأجور، وإصلاحات للمعاشات التقاعدية—وهي إجراءات جعلتها اسماً معروفاً في جميع أنحاء تشيلي.

حققت جارا أغلبية ساحقة بنسبة 60.16% من الأصوات في الانتخابات التمهيدية بيونيو الماضي. أما مرشحة الحزب الاشتراكي الديمقراطي كارولينا توها—التي اعتُبرت "مرشحة المؤسسة" المنتمية إلى يسار الوسط التقليدي (تحالف الكونسرطاثيون) والتي كان يُتوقّع فوزها—فلم تحصل إلا على 28.07%، فيما حصل مرشح حزب فرينتي أمبليو اليساري الشعبوي، حزب الرئيس بوريك، على 9.02% فقط.

وعلى الرغم من ذلك، يُتوقّع حالياً أن يفوز مرشح اليمين المتطرف، خوسيه أنطونيو كاست، في انتخابات 16 نوفمبر العامة، رغم دفاعه الصريح عن الديكتاتورية العسكرية الفاشية لبيُنوشيه، التي كان شقيقه أحد أركانها. ويعكس خطابه المتشدد المعادي للهجرة ولصالح القمع الأمني اتجاه الشعبوية اليمينية المتصاعدة في أمريكا اللاتينية والعالم.

ورغم أن اليمين يبدو اليوم في موقع الفوز، فإن نتائج الانتخابات التمهيدية اليسار تبقى بالغة الأهمية. فوز الحزب الشيوعي المفاجئ يشكّل تطوراً حاسماً قد يعيد تشكيل المسار السياسي لليسار التشيلي مستقبلاً.

فبعد عقود من التذبذب بين الحكم والمعارضة منذ عودة الديمقراطية في التسعينيات، تراجع أداء اتجاه الديمقراطية الاجتماعية (ممثلًا في الحزب الاشتراكي) في تشيلي، وظهرت هشاشتها بوضوح عقب فشل حكومة بوريك في إنجاح العملية الدستورية التي انطلقت عقب احتجاجات 2019 ضد عدم المساواة الاقتصادية والتقصّف—وهي إرث الديكتاتورية العسكرية التي استمرت ثمانية عشر عامًا.

يبدو يسار الوسط في حالة فوضى، بينما يظهر الحزب الشيوعي بقوة دفاعة وزخم مستمر. وإذا كان هذا الفوز يجعل من تشيلي “حالة شاذة كبرى”، فما الذي يفسّر هذا الشذوذ؟

أرى أن الجواب يكمن في تاريخ الحزب الشيوعي الطويل. فالنظر إلى مسار الحزب الشيوعي التشيلي (PCCh) يُظهر أن قوته الحالية لا تتأتّى من تغييرات تكتيكية حديثة، بل من جذور تنظيمية راسخة والتزام طويل الأمد بالمبادئ السياسية الأساسية. يعرف كثيرون في اليسار العالمي الحزب الشيوعي في تشيلي لتمسّكه بما وصفوه بـ “الطريق السلمي إلى الاشتراكية” وإعاقته الثورة الاشتراكية في عهد حكومة الوحدة الشعبية (Unidad Popular) بين 1970 و1973. ومع أن هذه الانتقادات تستحق النقاش، فإن هدفي هو تقديم رؤية أوسع للتاريخ السياسي للحزب الشيوعي، وتبيان كيف nurtured how it nurtured—رَسَخَ—ثقافة ماركسية سياسية دعمت اليسار التشيلي المتنوع والديناميكي في القرن العشرين.

وفي رأيي، يظل الحزب الشيوعي الحزب الأكثر قدرة اليوم على إعادة صياغة يسارٍ عمّالي مستقل ومنظم وجريء في تشيلي.

الجذور التاريخية

كتب المؤرخ التشيلي خواكين فيرماندويس:

“بطريقة ما، كان هناك شيوعية ولا-شيوعية في تشيلي حتى قبل الثورة الروسية.”

فمنذ نشأة الحركة العمالية التشيلية أواخر القرن التاسع عشر—وربما أكثر من أي بلد آخر في أمريكا اللاتينية—تطوّرت الحركة العمّالية المحلية جنبًا إلى جنب مع الأيديولوجيات الثورية التي هدّدت رأس المال المحلي والأجنبي وأرستقراطية ملاك الأراضي.

أتاحت السواحل التشيلية الممتدة أربعة آلاف ميل والمرصّة بالموانئ للحركة العمالية الانخراط في الدورة العالمية للأفكار الثورية التي كانت تنتشر عبر محيطات العالم مطلع القرن العشرين. وفي معازل استخراج النترات في شمال البلاد، أنشأ العمال جمعيات مانكوموناليس للمطالبة بتحسين الأجور وظروف العمل، لكن الدولة وأصحاب العمل واجهوا هذه التحركات بعنف رهيب.

عندما زار الطوبوغرافي لويس إميليو ريكابارين الشمال، صُدم من الظروف الشبيهة بالعبودية التي يعيشها العمال، فبدأ بتنظيمهم عبر إنشاء جمعيات وصحف عمالية. وبسبب خيبة أمله المتزايدة من الأحزاب التقليدية، أسس عام 1912 حزب العمال الاشتراكي (POS).

وبعد الثورة البلشفية، زار روسيا وعاد "أكثر اقتناعاً من أي وقت مضى" بضرورة الثورة الاجتماعية و"وضع السلطة بيد الشعب لبناء مجتمع شيوعي".

وفي 2 يناير 1922، تحوّل حزب POS رسمياً إلى الحزب الشيوعي التشيلي وانضم إلى الأممية الثالثة. ظل الحزب الشيوعي قوة أساسية في السياسة التشيلية طيلة القرن الماضي وحتى اليوم، متميزاً بجذوره العميقة في المجتمع المدني وقدرته التنظيمية المنضبطة وتمسّكه بالمبادئ الماركسية اللينينية. ومنذ بداياته، سعى الحزب إلى الجمع بين المشاركة في المؤسسات السياسية الرسمية—كلما سمح السياق الوطني بذلك—وبناء حركات شعبية قوية من الأسفل.

أسس الشيوعيون علاقات متينة مع النقابات في صناعات النترات والفحم والنحاس، عبر تبني نضالات العمال لتحسين أوضاعهم المعيشية. وقد ترجم ذلك إلى نجاح انتخابي، إذ حصل الحزب بانتظام على نحو 15٪ من الأصوات قبل 1973، عام الانقلاب العسكري للجنرال أوغستو بينوشيه، كما كان القوة الأكبر داخل الحركة النقابية.

ومكّنه هذا النفوذ العمالي من التوسع في قطاعات جديدة مثل تنظيم العمال الزراعيين في المزارع الكبرى (لاتيفونديوس) في الجنوب خلال الأربعينيات—وهي مناطق كانت تحت الهيمنة التاريخية للأحزاب الحاكمة التقليدية.

ورغم تعرضه لانتقادات من اليسار الراديكالي لاعتداله ونزوعه أحياناً نحو التسويات مع الوسط، كان الحزب الشيوعي في طليعة الداعين إلى وحدة اليسار واحترام التعددية داخل تحالفات الطبقة العاملة. وقد لعب دوراً أساسياً في تشكيل التحالفات اليسارية والمنظمات النقابية الوطنية، مثل تأسيس المركز الموحد للعمال (CUT) عام 1953، الذي ضم قوى اشتراكية وأناركية (تنتمي لتيار الفوضوية) وتروتسكية وراديكالية ومسيحية ديمقراطية ولاحقاً غيفارية.

وكان الحزب القوة الأساسية خلف فكرة الوحدة الشعبية (Unidad Popular) التي حكمت البلاد بين 1970 و1973. ومن خلال تفاعلٍ بين سياسات حكومية وتعبئة شعبية، قامت الحكومة بتأميم الصناعات الاستراتيجية وتنفيذ إصلاح زراعي جذري ورفع مستوى معيشة العمال.

ولم يقتصر النشاط الشيوعي على السياسة والنقابات، بل امتد إلى الحياة المجتمعية عبر منظمات مثل الشبيبة الشيوعية، وحركة تحرير المرأة التشيلية، ومنظمات الأحياء.

كما دعم الحزب عمليات تومات—أي الاستيلاء الشعبي على الأراضي—التي قادها السكان الفقراء لبناء مساكن على أطراف المدن. وقد منح الشيوعيون هؤلاء “دعمًا لوجستيًا وقانونيًا وإعلاميًا حاسمًا”.

كما رعى الحزب حياة ثقافية مزدهرة، عبر دعم الرياضة الشعبية والمسرح والغناء والفنون. ومن أهم رموزه الثقافية فرقة “اللواء رامونا بارا” التي اشتهرت برسوماتها الجدارية الملونة. وكان الموسيقار الشهير فيكتور جارا عضوًا فاعلاً في الحزب، إضافة إلى أعضاء فرق إنتي إييماني وكيلاييون.

وقد وصف أعضاء الحزب برنامج التثقيف الماركسي بأنه منحهم “عالمًا مشحونًا بالأيديولوجيا ومرتبطة بالتيارات الثقافية المهمة”، وأن الانضمام للحزب كان “استبدالاً لحياة الذرة الفردية بحياة جماعية ذات معنى”.

لكن انقلاب 11 سبتمبر 1973، بقيادة الجنرال أوغستو بينوشيه، الذي دعمته الولايات المتحدة، غيّر كل شيء. فقد قُتل الآلاف، وتمت ملاحقة العمال والمناضلين، ونُفي مئات الآلاف. دُمّر نظام بينوشيه النقابات عبر القمع الوحشي وإعادة الهيكلة النيوليبرالية.

ورغم أن الحزب سبق أن عانى من فترات حظر—مثل “قانون الدفاع عن الديمقراطية” بين 1948 و1958—فإنه طوّر خبرة واسعة في التنظيم السري. وخلال الديكتاتورية، حافظ على شبكات تحت الأرض وقاد مقاومة شعبية بين العمال والفقراء “من الظل”.

وفي الثمانينيات، مستلهمًا انتصار الساندينين في نيكاراغوا عام 1979، تبنّى الحزب استراتيجية “التمرد الشعبي الجماهيري”، وأسّس جناحه المسلح الجبهة الوطنية مانويل رودريغيث (FPMR) التي خاضت مواجهة مسلحة ضد آلة بينوشيه العسكرية، بالتوازي مع تنظيم احتجاجات وإضرابات وطنية شلّت النظام وأسهمت في إسقاطه.

أما بقية أحزاب اليسار—مثل حركة اليسار الثوري (MIR)—فعانّت من الانقسامات وضغوط الحرب الباردة، بخلاف الحزب الشيوعي الذي حافظ على وحدة تنظيمية بفضل التزامه الدولي بالاتحاد السوفيتي.

وعلى الرغم من تبعيته التقليدية للخط السوفيتي، رفض الحزب إصلاحات غورباتشوف عندما اعتبر أنها تخلّت بوضوح عن النموذج اللينيني. واحتفظ بمبادئه الجوهرية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

عقب انتهاء الديكتاتورية عام 1990 وسقوط الاتحاد السوفيتي، حاولت قوى الوسط - اليسار المحافظة—تحالف الكونسرطاثيون (يسار الوسط من الاشتراكيين والليبراليين والديمقراطيين المسيحيين)—تهميش الحزب الشيوعي في عملية الانتقال الديمقراطي. وظل الحزب خارج التحالف الحاكم لعقدين، فيما واصل الائتلاف تطبيق السياسات النيوليبرالية الموروثة عن بينوشيه.

ولذلك أصبحت تشيلي اليوم أحد أكثر بلدان العالم تفاوتًا في الدخل.

العودة

واصل الحزب الشيوعي بناء وجوده المحلي عبر تنظيم الأحياء والاتحادات والشباب. وخلال التسعينيات وبداية الألفية، كان قوة معارضة صغيرة ضد الكونسلراطيون، لكنه بقي هامشياً على المستوى الوطني حتى عام 2009، حين عاد إلى البرلمان بثلاثة نواب.

وفي 2014، دخل حكومة ميشيل باشليه عبر اتفاق سياسي. لكن الانتفاضة الاجتماعية عام 2019 أعادت للحزب جاذبيته الجماهيرية، ومهدت لتأسيس تحالف أبرويو دينيداد الذي فاز بوريك من خلاله برئاسة الجمهورية عام 2021.

ويضم الحزب اليوم 45 ألف عضو، ما يجعله ثالث أكبر حزب من حيث العضوية الرسمية، وقد تصدر القائمة في سنوات سابقة. وتشير تحليلات إلى أن هذا الرقم “أكثر دلالة بكثير” من أرقام عضوية أحزاب الوسط واليمين، بفضل التنظيم القاعدي القوي للحزب.

ومن أبرز قاداته الحاليين دانييل خادو، رئيس بلدية ريكوليتا السابق من أصول فلسطينية، الذي نافس بوريك في الانتخابات التمهيدية اليسارية عام 2021 وحصل على 700 ألف صوت مقابل مليون لبوريك.

وقد قدمت بلدية ريكوليتا تحت قيادته نموذجاً لـ “اشتراكية عملية وفعالة وتشاركية” من خلال برامج مثل الصيدليات منخفضة التكلفة، والمكتبات العامة، والتعليم المجاني، وهو نموذج لاقى صدى كبيراً لدى الطبقة العاملة رغم استهداف خادو سياسياً.

يوصل الحزب اليوم التمسك بالماركسية اللينينية ورؤية “ديكتاتورية البروليتاريا”، رافضاً الاعتدال الأيديولوجي الذي اختارته معظم الأحزاب الشيوعية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

وفي الذكرى الخمسين لانقلاب 1973، أصدر الحزب بياناً أكد فيه أن “التمرد الشعبي الجماهيري” بقيادته وبقيادة اليسار هو ما مهد الانتقال إلى الديمقراطية—وليس التفاوض مع بينوشيه—وهي رواية تتحدى السرد الليبرالي السائد.

ويرى الحزب أن هذا الفهم التاريخي يجب أن يوجّه مشروعه السياسي الراهن لتشكيل تحالفات يسارية واسعة تهدف إلى تفكيك النظام النيوليبرالي الراسخ.

ويتمتع الحزب بخبرة سياسية وبنية تنظيمية عميقة مكنته من الصمود وسط التحولات السياسية، وربما تمثل هذه الخبرة أحد أهم أسباب تفوقه في زمن انهيار يسار الوسط—لا سيما بعد فشل دستور 2022 الذي وضعته الجمعية التأسيسية المنتخبة.

وقد ركزت تفسيرات اليسار للفشل على مشكلات إجرائية، وسوء قيادة بوريك، وطابع الهوية المفرط لمشروع الدستور، بينما يغفل كثيرون التشتت التنظيمي لليسار “الذاتي المستقل”، الذي برع في التعبئة الشعبية لكنه فشل في ترجمتها إلى تغيير سياسي دائم.

وخلال احتجاجات 2019، عبّر كثير من المواطنين عن رفضهم للنخب السياسية كافة، بما في ذلك اليسار التقليدي، فمالوا لانتخاب مستقلين وتحالفات جديدة مثل فرينتي أمبليو.

وبغياب حزب وطني قادر على تجميع مطالب السكان في رؤية برنامجية موحدة، أصبح دستور 2022 وثيقة طويلة ومجزأة، يُنظر إليها كـ"قائمة أمنيات" تضم أكثر من 100 حق.

واستغل اليمين هذا الضعف وخاض حملة تضليل شرسة، فسقط الدستور، ولا تزال تشيلي محكومة بدستور بينوشيه لعام 1980 الذي يرسخ نفوذ القطاع الخاص.

أمّا أحزاب الكونسرطاثيون التقليدية فقد انهارت شعبيتها بعد ثلاثين عامًا من السياسات النيوليبرالية. وتحالف فرينتي أمبليو الذي نشأ لمعارضتها وفاز بوريك باسمه، أثبت عجزه عن التخلص من إرث بينوشيه الدستوري. في المقابل، بقي الحزب الشيوعي قوة منظمة ومنضبطة.

ومع ذلك، لا يخلو الحزب من الخلافات الداخلية بين جناح معتدل تقوده جارا، وجناح أكثر أرثوذكسية بقيادة خادو. ومنذ ترشحها، ابتعدت جارا عن مواقف الحزب الرسمية، مثل الدفاع غير المشروط عن خادو، أو الموقف من حكومتي فنزويلا وكوبا.

ويخشى بعض الأعضاء من انتهازياتها أو ضعف التزامها الحزبي، وهي تحديات يجب أن يواجهها الحزب مع تزايد نفوذه.

ورغم هذه التوترات، فإن الجذور الطبقة العاملة لجارا تجعلها محبوبة في بيئة تشيلي التي فقدت الثقة بالنخب السياسية، كما أن التجربة البلدية الاشتراكية الناجحة خلال العقد الماضي تُظهر قدرة الحزب على تحسين حياة الناس.

وبرغم الحملة اليمينية المحمومة لتخويف الناس من الشيوعية، أرى أنّ جارا فازت بترشيح الرئاسة ليس رغم كونها شيوعية، بل لأنها كذلك.

ورغم أن فوزها في نوفمبر قد يكون صعبًا ، لكنه ليس مستبعدًا (في انتخابات الجولة الأولى في 16 نوفمبر 2025 من انتخابات الرئاسة فازت جانيت جارا بـ 27% من الأصوات، وحلّ ثانيًا المرشح اليميني خوسيه كاست بـ 24%، وبالجولة الثانية في 14 ديسمبر فاز كاست بـ 58,16% و حلّت في المركز الثاني جارا بـ 41,84%)، فإن أي رئاسة شيوعية لن تتمكن وحدها من إسقاط المنظومة النيوليبرالية التي حكمت تشيلي لخمسين عامًا.

فاليسار لن يحقق تغييرًا دائمًا ما لم تُستعد قوة الحركة العمالية، التي كانت تاريخيًا مصدر قوة اليسار. وإذا فازت جارا، فعلى إدارتها التركيز على خفض عدم المساواة، لتمكين الطبقة العاملة من إعادة بناء نفسها كقوة سياسية.

ويرتبط ذلك ببرامج الوظائف، والبنية التحتية، والإسكان، والرعاية الصحية الشاملة.

وفي الوقت نفسه، يجب على الحزب واليسار مواصلة تنظيم الطبقة العاملة—بمفهومها الواسع الذي يشمل العمال الهشيين والعاطلين والعاملين في الخدمات والثقافة والعمال المهاجرين والطلاب إلى جانب نقابات العمال التقليدية. ويبقى السؤال:

هل يمكن لليسار أن ينتصر في نوفمبر؟

وهل سينجح تحالف الحزب الشيوعي في قيادة تشيلي أخيرًا نحو ما بعد حقبة بينوشيه النيوليبرالي؟..
المراجع

Joaquín Fernando, “The Rise of the Union between Theory and Praxis: Chilean Communism in the Cold War (1934-1990),” in Words of Power, the Power of Words. The Twentieth-Century Communist Discourse in International Perspective, ed. Giulia Bassi (Edizioni Università di Trieste, 2019), 340.

By the 1920s, most Chilean labor unions officially declared themselves to be Communist or anarcho-syndicalist. See: Peter DeShazo, “The Valparaíso Maritime Strike of 1903 and the Development of a Revolutionary Labor Movement in Chile,” Journal of Latin American Studies 11, no. 1 (1979): 145–
. <https://doi.org/10.1017/S0022216X00022331>168,

Luis Emilio Recabarren, “La Rusia Obrera y Campesina: Algo de Lo Visto En Una Visita a Moscú,” Santiago de Chile, 1923,
. <https://www.marxists.org/espanol/recabarren/1923/rusia-obrera.htm>

Alan Angell, Politics and the Labour Movement in Chile (Oxford University Press for the Royal Institute of International Affairs, 1972), 88.

Angell recalls: “The social and political cohesion of the mining communities impressed me forcefully in the 1960s when I met the coal miners of Lota and Coronel, where it was obvious that the social fabric of the area rested on a combination of the miners’ union and the PCCh.” Alan Angell, “A Classic on the Never-Ending Debate on the Allende Years,” Journal on Social History and Literature in Latin America 12, no. 2 (2015): 422–37.

On this topic, I highly recommend the excellent book by Jody Pavilack, Mining for the Nation: The Politics of Chile's Coal Communities from the Popular Front to the Cold War (Pennsylvania State University Press, 2009).

Angell, Politics and the Labour Movement in Chile, 218.

The left wing of the Socialist Party was much more skeptical of the electoral road to socialism, especially in the wake of the Cuban Revolution.

For a classic study on Chile's dialectical process of "revolution from above" and "revolution from below," see: Peter Winn, Weavers of Revolution: The Yarur Workers and Chile's Road to Socialism (Oxford Univ. Press, 1986); Certainly, the Communist Party's strategy of compromise is not above critique. The violent fall of the Unidad Popular in 1973 and the ensuing massacre of thousands of workers unquestioningly represented a major failure of this strategy. For one thorough critique of Chile's "peaceful road to socialism," founded on a strategy of building broad cross-class coalitions, see: Gabriel Smirnow, The Revolution Disarmed: Chile, 1970-1973 (Monthly Review Press, 1979). There are many, many others.

See: Karin Alejandra Roseblatt, Gendered Compromises: Political Cultures and the State in Chile, 1920-1950 (University of North Carolina Press, 2000); Pavilack, Mining for the Nation; Edward Murphy, For a Proper Home: Housing Rights in the Margins of Urban Chile, 1960-2010 (University of Pittsburgh Press, 2015).

It should be noted, though, that after entering the Unidad Popular government in 1970, government officials in the PCCh shifted into a more moderate position in no longer endorsing extra-legal land seizures, wanting to respect the official policy of the UP by remaining within the bounds of existing law. See: Murphy, For a Proper Home, 80, 116.

For a beautiful account of the role of music and the arts in the Chilean Left pre-1973, see: Joan Jara, Victor: An Unfinished Song (Vintage/Ebury, 1983), . [Internet Archive](#) available to borrow on the

Fernandois, “The Rise of the Union between Theory and Praxis: Chilean Communism in the Cold War (1934-1990),” 349; For more on the everyday [Alfonso](#) experiences of Chilean Communists during the twentieth century, see:

, “Exemplary Comrades: The Public and Private Life of Communists in [Salgado](#) Twentieth-Century Chile” (Columbia University, 2016).

Rolando Álvarez Vallejos, Desde las sombras. Una historia de la clandestinidad comunista (1973-1980) (LOM Ediciones, 2003).

For a discussion of foreign left anti-communist influence on the internal affairs of the Chilean Left during the dictatorship, which helped exacerbate sectarian tensions, see: Kim Christiaens, “The Difficult Quest for Chilean Allies: International Labor Solidarity Campaigns for Chile in the 1970s and 1980s,” in European Solidarity with Chile- 1970s – 1980s, ed. Kim Christiaens, et al. (Peter . <https://doi.org/10.3726/978-3-653-04659-5/12> Lang, 2014),

Fernandois, “The Rise of the Union between Theory and Praxis: Chilean Communism in the Cold War (1934-1990),” 356.

Paul W. Drake, Labor Movements and Dictatorships: The Southern Cone in Comparative Perspective (Johns Hopkins University Press, 1996), 141.

Rodrigo Araya Gómez, Organizaciones Sindicales En Chile: De La Resistencia a La Política de Los Consensos (1983-1994) (Ediciones Universidad Finis Terrae, 2015).

The Communist Party’s recent integration into formal politics, following about twenty-five years on the left-wing margins, is reminiscent of the PCCh’s experience with the Popular Front strategy during the Second World War. In this period, the PCCh entered into a pact with the centrist Radical Party following a time of ultra-left isolation during the Third Period. Though the era of Popular

Front coalitional governance came to a crushing end with the onset of the Cold War and the banning of the PCCh under the “Law for the Defense of Democracy,” the Popular Front period was a formative time for the PCCh. It increased its geographic reach, organizational power, and influence among various social classes, and cemented its dominance in the labor movement. This influence did not wane significantly even with the banning of the PCCh in 1948. Furthermore, concrete experience in government was critical for Communist political leaders who would go on to develop and lead the FRAP and Unidad Popular projects in the 1960s and 70s. It is too early to say whether the PCCh’s recent integration into formal politics will have a similar effect on the PCCh’s ability to effectively organize and lead a new socialist movement in Chile. For more on the Popular Front see: Andrew Barnard, “Chilean Communists, Radical Presidents and Chilean Relations with the United States, 1940–1947,” *Journal of Latin American Studies* 13, no. 2 (1981): 347–74; also see: Jody Pavilack, *Mining for the Nation: The Politics of Chile’s Coal Communities from the Popular Front to the Cold War* (Pennsylvania State University Press, 2009).

Joaquín Jorquera, “Will a Communist Be Chile’s next President?,” RedFlag.Org, <https://redflag.org.au/article/will-a-communist-be-chiles-next> August 31, 2025, [president](#)

by Claudio Aguayo did presage this problem for [piece](#) Though a February 2021 the constitutional process. See that essay also for an insightful discussion of the PCCh’s role before and during the 2019 uprising.

The constitutional convention delegate elections were set up so that candidates could run on an “Independent list” or a “Party list.” Out of 155 convention delegates, 48 electeds ran on the Independent list, while another 40 ran as Independents through lists associated with a political party without being formally affiliated with that party. See: Tom Ginsburg and Isabel Álvarez, “It’s the

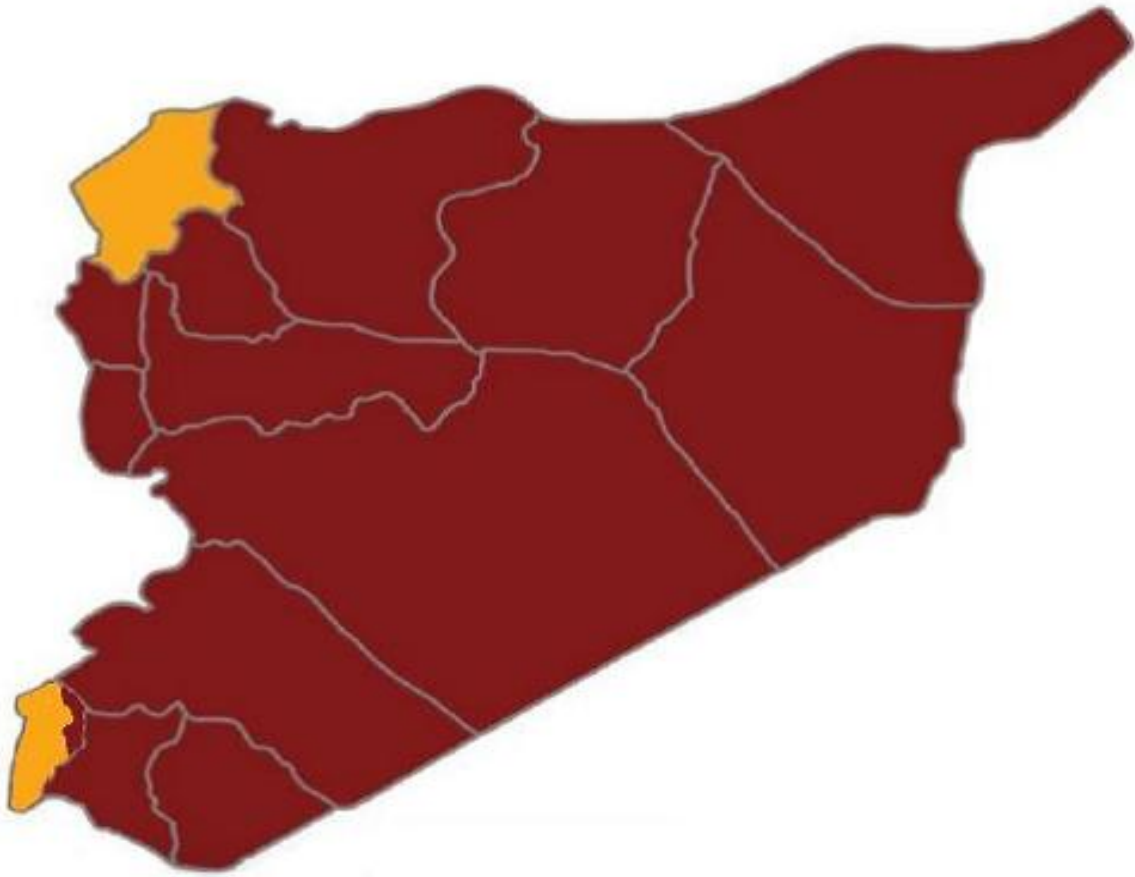
Procedures, Stupid: The Success and Failures of Chile's Constitutional Convention," Global Constitutionalism 13, no. 1 (2024): 189, <https://doi.org/10.1017/S2045381723000242>.

The decision to put Jara up as the PCCh's nominee for the Left presidential primary, as opposed to Jadue, was itself extremely contentious within the party. Though Jara secured the party's nomination, Jadue retains strong support among rank-and-file party members. His wing won a majority on the PCCh's

Jara's selection as the [that claims Recent](#) Central Committee in 2024. presidential nominee signals the PCCh's "eurocommunist" political transformation are dubious at best.

My own view is that the PCCh as a whole should be wary of Jara's moderating tendency: my argument in this piece is that the Party has weathered the rise and fall of Latin America's pink tide into this much more politically-polarized moment precisely because it has resisted the urge to abandon core principles for the sake of political expediency.

The Communist Party has indeed adopted a broad definition of the working class since the return to democracy in this way. See: José Ignacio Ponce and Rolando Álvarez Vallejos, "¿Comunismo después del fin del comunismo? La política sindical del Partido Comunista de Chile en la postdictadura chilena (1990–2010)," Nuestra Historia, 2016.



الفيسبوك موقعنا على
facebook.com/scppb.org

موقعنا على الانترنت
www.scppb.org

موقعنا على الحوار المتمدن
www.ahewar.org/m.asp?i=9135